الفصل الثالث

الشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية

obeikan.com

obeikan.com

لا نبالغ في شيء إذا قلنا إن تاريخ الاستعمار هو أولاً وقبل كل شيء عامل ودافع اقتصادي قبل أن يكون عاملاً سياسياً لأن الأوروبيين قبل وبعدما يسمونها بالثورة الصناعية انتشروا في العالم بحثاً عن نهب ثروات ومعادن تخدم مصالحهم.

ولا نبالغ قط إذا قلنا إن تاريخ النفط تاريخ الاستعمار بأشكاله القديمة والجديدة. فقد نجحت شركات النفط العالمية الكبرى التي لا تعدو كونها استمراراً للاقتصاد الرأسمالي العالمي، في التسلل تدريجياً إلى الدول المنتجة للنفط والسيطرة على الثروات الوطنية بل وهدرها في كثير من الأحيان. وتمكنت هذه الشركات العملاقة من ذلك بفضل النفوذ العسكري والسياسي للدول التي تنتمي إليها، وبالذات أمريكا وبريطانيا، وبدرجة أقل فرنسا في ما بعد، على أغلب الدول المصدرة. وقد قامت هذه الدول بتشجيع الاستثمارات في الخارج، وفرضها أحياناً على الدول المضيفة، وحمايتها من تدخل سلطات هذه الدول في شؤونها، بل استطاعت هي التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

والجدير بالذكر أن هناك صلة وثيقة بين حجم الاستثمارات لأية دولة خارج حدودها والنزاعات التوسعية لها. ذلك أن تصدير رؤوس الأموال كانت ولا تزال من أهم الأساليب التي تنتهجها الدول الاستعمارية للسيطرة على مصادر وثروات البلدان النامية التي ليس لديها تقنيات عمل ولا تكنولوجيا لاستغلالها.

وكانت بريطانيا الدولة الاستعمارية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية وأكبر مصدر لرأس المال في نفس الوقت. ثم جاءت الحرب العالمية لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية في رأس قائمة الدول الكبرى وتحتل المرتبة الأولى في مجال التدخل والاستثمار الخارجي بقوة ليس لها مثيل في العالم.

ويكفي أن نقول بدون مبالغة أن هذه البلدان المسيطرة على كل ما هي ثروة داخل وخارج حدودها، اختارت بالدرجة الأولى توظيف رؤوس أموالها في الاستثمارات النفطية.

وهكذا، سيطرت الشركات النفطية الأجنبية طويلاً على المراحل المختلفة لصناعة النفط التي تشمل التنقيب، والاكتشاف، وعمليات الإنتاج، والتكرير، والنقل، والتسويق، إلى غير ذلك، واحتلت شركات النفط الأمريكية كما سبق أن ذكرنا آنفاً

مكانة خاصة في صناعة واستغلال النفط على المستوى الدولي[1]. وتأتي شركات النفط الأمريكية على رأس قائمة شركات الكارتل النفطي أو ما تسمى بالشقيقات السبع (The Seven Sisters) أو السبع الكبار (The Majors)[2]، تليها الشركة الفرنسية للبترول التي كادت أن تكون " الشركة الثامنة " بعد أن عظم حجمها. وكنا قد أشرنا إلى موضوع هذه الشركات في الفصل الثاني من هذا البحث الخاص بالشركات النفطية متعددة الجنسيات أهدافها وآليات عملها[3].

وإذا قارنا القوة الاقتصاديةالتي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات أو متعددة النشاط[4] والدور الذي تلعبه في خدمة اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها ولا سيما الاقتصاد الأمريكي بين رقم أعمالها والناتج القومي الإجمالي (P.N.B) للدول، " فمن بين مائة كيان اقتصادي كبير نجد هناك ٥١ شركة في حين أننا لا نجد سوى ٤٩ دولة فقط "، يقول دانيال كولار، ليضيف: " تأتي شركة جنرال موتورز في المرتبة الخامسة عشرة وقبل كل من بلجيكا ولوكسمبرغ والأرجنتين وسويسرا وغيرها من الدول. ومن بين الشركات العشر الأكثر أهمية فإن هناك أربع شركات نفطية أمريكية هي: ستاندرد أويل (EXXON)، ورويال دتش شل، وموبيل أويل (MOBIL)، وتكساكو (TEXACO) "[5].

---

1 - انظر حول تاريخ اكتشاف النفط في أمريكا: رتشارد أوكنور: "بارونات النفط"، ترجمة يونس شاهين، الوطني العربي، مركز الطباعة الحديثة، بيروت.

2 - انظر في هذا الشأن: المرجع السابق «Anthony SAMPSONt« Les Sept Soeurs ، ص ٢٨٤ إلى ٣١٧.

3 - انظر كذلك: في شأن كارتيل النفط: هاريف أوكنور: " الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

4 - انظر في المفاهيم المختلفة لهذه الشركات: محمد صبحي الأتربي: مفهوم الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات"، النفط والتنمية، ١٩٧٦، ص ٨٠ وما يليها.

5 - **Daniel Colard ; Relations Internationales, Ed. Masson, Paris 1977, p 68.**

يشير الدكتور محمد يوسف علوان[1] المختص في القانون الدولي وشؤون النفط إلى أنه " يسمح حجم الشركات متعددة الجنسيات لها بالتفاوض على قدم المساواة مع الدول المضيفة ودول الأصل، إذ تفوق المبيعات السنوية لشركة مثل أكسون إجمالي الناتج القومي لعدد كبير من الدول. وفي سنة ١٩٧١ ـ على سبيل المثال ـ كان رقم أعمال شركة جنرال موتورز ٢٨ مليار و٣٠٠ مليون دولار، وهو رقم يفوق الناتج القومي الصافي لمائة وعشرة دول من بين المائة والست والثلاثين دولة الأعضاء في الأمم المتحدة وقتئذ "[2].

ولهذا، يضيف علوان، فإن من المتفق عليه بين المختصين في العلاقات الدولية، أن الشركات متعددة الجنسيات هي أحد أطراف "اللعبة الدولية "، وذلك إلى جانب الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرأي العام الدولي.

لذا، فإن الشركات متعددة الجنسيات وأدوارها السياسة والاستراتيجية والاقتصاديةوحتى الاجتماعية مرتبطة كل الارتباط بالنظم السياسية والحكومات والمنظمات متعددة النشاطات بحيث أنها تؤثر تأثيراً حتمياً على رسم السياسات وصنع القرار.

---

1 - محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص ٢٥.

2 - **Lazaras et d'autres : « L'Entreprise Multinationale face au droit – Librairie Technique, Paris, p 408.**

obeikan.com

المبحث الأول

ارتباط الشركات النفطية متعددة الجنسيات والتأثير المتبادل في عملية صنع القرار

ينسب البعض إلى الشركات متعددة الجنسيات بصفة عامة فضائل النمو والتطور، كما ذكرناه آنفاً في تعريف الشركات العظمى (عند تحليل ميشال غيرتمان)، بينما البعض الآخر يتهمها بأشد التهم وينسب إليها أكبر الجرائم[1]. ولعل السبب الآخر في ذلك هو أن نشاط هذه الشركات لا يقتصر على المجال الاقتصادي فقط، بل يتعداه إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تدخلات شركة الفواكه المتحدة (UNITED FRUIT) في أمريكا الوسطى وشركة (ITT) للاتصالات في جمهورية شيلي وغيرها. وهي تلجأ إلى رشوة المسؤولين في الدول المضيفة للتوصل إلى إبرام صفقات ملائمة معها[2].

ومما لاشك فيه أن هذه الشركات تعتبر امتداداً للرأسمالية العالمية ورمزاً للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة. لذا فإن الدول تتخذ من الإجراءات ما يكفل لها أن تحمي نفسها من أوجه نشاط هذه الشركات التي ترى أنها تضر بها، أو لجذبها حينما تقدر أنها بحاجة إليها[3].

وفيما يختص بارتباط الشركات العظمى متعددة الجنسيات وتأثيرها في صنع القرار يذكر ميشال غيرتمان أن الزمن المهم في صنع القرار والعلاقات بين الشركة الأم (في مقر المديرية العامة) وفروعها الممتدة عبر العالم يكمن في تحديد الميزانية نظراً للتقديرات المتعلقة بالمبيعات، والمصاريف الخاصة بالاستثمارات والتسيير، وكذا تحديد الأرباح.

---

1 - انظر المرجع السابق Michel Ghertman : Les Multinationales , p 3. وقد تم ترجمتها من طرف الباحث .

2 - انظر محمد يوسف علوان: مرجع سابق، ص ٢٦.

3 - نفس المرجع، ص ٢٦.

هناك في كثير من الأحيان سياسة تخطيط لمدى ٣ أو ٥ سنوات للفروع التي تعمل في الخارج، بعد دراستها من قبل المديرية العامة للمجموعة، يتم الموافقة عليها. هذه السياسة المتعلقة بالتخطيط ما هي إلا وسيلة لجس النبض للتقديرات المستقبلية.

إن القرارات التي تتخذ في غالب الأحيان هي قرارات المديرية العامة في المقر الرئيسي، لذا، كثيراً ما يتغيب الإطارات الذين يصنعون سياسة التخطيط ورسم الميزانية عن الاجتماع الرئيسي لمجلس الإدارة في مقر المؤسسة، وبالتالي يتخذ صانعو القرار من مسيري الشركة العملاقة قراراتهم بغض النظر عن الإطارات الآخرين بصفتهم يعتبرون أنفسهم أحراراً في السياسة الرسمية لمؤسستهم[1].

كيف يصنع القرار؟ ومن يصنعه ؟ وهل تختلف الطرق بالنسبة للشركات الوطنية أو أحادية الجنسية ؟.

قد يذهب قائل بالقول إلى أن القرارات التي تأخذ في مثل هذه الشركات العملاقة جد عويصة معقدة، وأن مسيريها يجب أن يكونوا أذكياء، تحيط بهم آليات مختلفة من أجهزة الكمبيوتر ووسائل المحاسبة والاتصال إلى غير ذلك. كما يذهب قائل إلى أن مثل هذه الشركات يجب أن يديرها رئيس من أقوى الرؤساء يقرر لوحده في مكتبه السري.

فالحقيقة، إن صنع القرار واتخاذه في مثل هذه الشركات يختلف حسب طبيعة وصنف القرار الذي يجب اتخاذه. يصنف غيرتمان القرارات هذه حسب تسلسل خاص:

١ - **القرارات الاستراتيجية**: والتي تسمى كذلك بالقرارات المؤسسية أو الخاصة بالسلطة التأسيسية. وهي التي ترسم الخطوط الرئيسية للسياسة والتوجهات العامة للشركة. وهذه السياسة يتم دراستها واتخاذها والموافقة عليها من طرف المديرية العامة (Head-quarters). وفي هذه الحالة، هي نتيجة لمسار سياسي طويل، مع عمليات متواصلة من ذهاب وإياب بين المقر الرئيسي والشركات الفرعية التابعة له[2].

---

1 - انظر: ميشال غيرتمان (Les Multinationales). المرجع السابق، ص ٤١ – ٤٣، تم ترجمتها من قبل الباحث.

2 - انظر كذلك لنفس الكاتب: M. GHERTMAN : « La prise de décision », Paris, PUF – IRM, 1981, P397.

٢ ـ **القرارات الإدارية**: هي القرارات التي تحدد المضمون المؤسساتي والتنظيمي لنشاط عمال وموظفي المؤسسة. وهي تخص نظام المؤسسة بما في ذلك تصنيف وتحديد مناصب الشغل، نظام العلاوات والمكافآت وكذا الترقيات والعقوبات المختلفة. وهذه القرارات تؤخذ بدراسة متبادلة بين المديرية العامة للمجموعة والشركات الفرعية في الخارج. ويدخل في هذا المجال القرارات الخاصة بالميزانية.

٣ ـ **القرارات السياسية**: هذه القرارات كثيراً ما تدخل في إطار نشاط وعمليات مكررة. وتؤخذ كذلك في الإطار العام لصناع القرار الاستراتيجي الذي قد تشارك فيه كل من مديرية الإدارة، والمديرية المالية، ومديرية التسويق، ومديرية الإنتاج... ولكن هناك اتصالات متواصلة في هذا الشأن بين المؤسسة الأم والمؤسسات الفرعية.

٤ ـ **القرارات العملياتية**: هي القرارات غير المرتقبة لا من الناحية الاستراتيجية، ولا من الناحية الإدارية ولا السياسية. ويترك المجال نوعاً ما للذي يتخذها، وهذه القرارات تخص تسيير الشركات الفرعية في الخارج حيث ليس للمديرية العامة أي تدخل فيها، أكان الحال يهم المجموعات متعددة الجنسيات أو أحادية الجنسية التي تعمل مع فروع أجنبية سواء في الإنتاج أو التوزيع في بلد أجنبي ما.

ويضيف غيرتمان: " إن بعض هذه القرارات تخص رهانات سلطوية جد مهمة للنشطاء الذين يعملون داخل المجموعة المتعددة الجنسيات. إذا لم يكن لها الإمكانيات ـ مثلاً ـ كالاستثمار في آن واحد في كل من إفريقيا وأمريكا، فعلى المجموعة أن تقرر وتختار بين الاثنين. ويرجع هذا الاختيار بصفة تنافسية بين مدير منطقة "إفريقيا " ومدير منطقة "أمريكا " حسب مدى تأثير هذا أو ذاك على قرار الرئيس. كل واحد يفضل "منطقة"، وبالتالي موقفه المؤثر داخل سياسة المجموعة ".[1]

لذا، على ضوء ما ذكرناه في هذا التسلسل الخاص بالقرارات التي يجب اتخاذها، نرى أنه مهما تكن هذه القرارات، يكون آخر قرار هو عبارة عن نتيجة مسار مدروس لعمل داخلي مركز على علاقات مختلفة بين العاملين في الداخل والخارج. وليس الأمر كما ذكرنا من قبل عن رئيس جد ذكي وجد قوي يأخذ وحده القرارات الكبرى على بعد الآلاف من الكيلومترات.. فضلاً على ذلك فإن نتائج هذه القرارات لا تخص الشركة

1 - نفس المرجع، ص ٤٢، ترجمة الباحث.

المتعددة الجنسية فقط، ولكن هناك عوامل أخرى تدخل في الحسبان، الشركات المنافسة، الحكومات، النقابات، المستهلكين إلى غير ذلك من العوامل التي لها أهميتها[1].

هذا، ويلاحظ أن شركات النفط العملاقة التي نحن بصدد دراستها هنا، كانت تقوم في زمن ليس ببعيد ولا تزال تقوم بدور الوسيط بين الدول المصدرة والدول المستوردة وتلعب دوراً رئيسياً في التأثير على القرارات وغالباً فوق رؤوس الحكام رغم أن هذا الوضع أصبح يتغير تدريجياً، وذلك بعد زيادة العقود المباشرة فيما بين هاتين المجموعتين من الدول.

وإذا كان نظام الامتياز قد أعطى لشركات النفط العالمية الحق في تحديد الأسعار المعلنة للنفط الخام وحجم الإنتاج وبرامج الاستثمار، فإن التدابير التي لجأت إليها الدول المصدرة، بهدف السيطرة على ثرواتها النفطية، لم تبلغ دور هذه الشركات، وكل ما ترتب عليها هو تعديل شروط العلاقة بين الطرفين المعنيين في اتخاذ القرارات اللازمة للحفاظ على المصالح لكل طرف.

وعليه، فإنّ النفط الذي تصدره الدول المنتجة إلى الدول الصناعية المستوردة يشكل جوهر العلاقات الدولية، ويعود ذلك، كما ذكرناه آنفاً، إلى التوزيع غير المتساوي للنفط ـ هذه الثروة الغنية والضرورية ـ على الكرة الأرضية وتواجده بشكل خاص في بلدان صغيرة ونامية تعوزها التقنيات العالية لاستغلاله، بينما تكاد الدول الصناعية الكبرى أن تكون محرومة منه. ولذا، اضطرت هذه الأخيرة أن تسعى إلى النيل من هذه الثروة الضرورية بشتى الوسائل عن طريق شركاتها العملاقة التي تأخذ القرارات المتاحة لها قصد تحقيق هذا الهدف، بكل الطرق لفرض هيمنتها في الميدان مستعملة نفوذها وسيطرتها التكنولوجية والإدارية من جهة، والاستراتيجية من جهة أخرى حتى ولو اقتضى الأمر استعمال سياسة الإطاحة بالحكومات كما فعلته مع الدكتور مصدق في إيران (سنة ١٩٥٢)، أو التدخل العسكري في الكويت أثناء حرب الخليج الثانية (في ١٩٩١) والإطاحة بصدام حسين واحتلال العراق (سنة ٢٠٠٣).

---

1 - نفس المرجع، ص ٤٢، ترجمة الباحث.

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية عند الشركات متعددة الجنسيات

هناك عدة مفاهيم للعلاقات الدولية في إطارها العام، يختلف تعريف هذا المصطلح من مؤلف إلى آخر. تُعرّف الدكتورة عصمت محمد حسن من جامعة الإسكندرية " العلاقات الدولية " بوصفها مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم وعبر الحدود القومية. وتستقطب اهتمام الأفراد والجماعات والشعوب نظراً لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرفاهية العامة والوفاء بالاحتياجات المادية والمعنوية للمواطنين داخل دولهم وتؤثر تأثيراً مباشراً على أمن العالم واستقراره ".

نُضيف أن العلاقات والتفاعلات التي تفرز التعاون والتضامن وتقوي أواصر الصداقة وحسن الجوار بين الدول تؤثر على تقدم شعوب هذه الدول وازدهار حياتها الاقتصادية والاجتماعية في حين أن تفاعلات الصراع والتسابق من أجل القوة من شأنها أن تثير المنازعات وتؤدي للحروب وتنسف السلام وتصرف الشعوب عن أهدافها في التقدم والرقي... "[1].

وحسب بيير رونوفان وجان بابتيست دوروزيل[2] Pierre Renouvin et J. B. Duroselle، ترتبط دراسة العلاقات الدولية بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما، يعني العلاقات بين الدول، أن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب، بين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب، كتبادل المنتجات والخدمات وتداول الأفكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين الأشكال المدنية ومظاهر العطف أو النفور.

وحين تخضع هذه العلاقات للتنظيم من قبل الدول، يصبح عامل مساومات أو مجادلات بين الحكومات. وعليه فإن فعل الدول هو الكائن " في صميم العلاقات الدولية "، ولكن هل يكفي هذا كله لتحديد العلاقات وتأثيرها بين أو على الدول، أو أن هناك عاملاً آخر قد يلعب هذا الدور وربّما بأكثر تأثير؟ ألا وهي التيارات الكبرى

---

1 - انظر: د. عصمت محمد حسن: " دراسات في العلاقات الدولية الحديثة "، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ٢٠٠٣.

2 - لمزيد من المعلومات، انظر: بيير رينوفان وج. ب. دوروزيل: " مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، منشورات البحر المتوسط، بيروت ١٩٨٩.

العاطفية والمنظمات الكبرى الاقتصادية. وقد تؤدي حركة هذه القوى مثل الشركات العملاقة متعددة الجنسيات أن تخرق الحدود الجغرافية والإطارات النظامية الإقليمية، وقد تحاول التأثير على الشروط السكانية والاجتماعية فيبذل الجهد في توجيه ميول العقلية الاقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية وقد لا تتردد بعض التيارات في صنع القرار وتوجيهه على اتخاذ المبادلات التي تثير في الرأي العام اندفاعاً معاكساً مضاداً.

وهكذا ظهرت سيطرة القوى الاقتصادية العملاقة كالشركات متعددة الجنسيات فعلياً في العلاقات الدولية منذ أن تبلورت أشكال الامبريالية والاستعمار والإحساس الوطني أو القومي. ولقد عملنا على أن نبرهن بالأدلة وبالأمثلة على حركة هذه القوى ونقوّم مدى هذه المؤثرات متخذين أبحاثنا الشخصية كقاعدة، إضافة إلى الإحصاءات والنتائج المتحصلة حتى الآن عن البحث.

وإلى عهد قريب، توقفت النظرة التقليدية التي كانت سائدة حتى أواخر القرن الماضي والتي كانت تقتضي بأن الشؤون الخارجية والتأثير على هذه السياسة، وكذا الشؤون العسكرية يجب أن تظل احتكار الحكام والصفوة السياسية، كما مضى ذلك العهد الذي كانت فيه العلاقات الدولية تتحدد وفقاً للعوامل الفردية والصفات الذاتية للزعماء والقادة السياسيين والعسكريين، حيث أن هذه العلاقات أصبحت تتعلق بحسابات الحرب والسلم وتوفير المواد الغذائية الضرورية والمواد الطاقوية الحية التي أصبحت بدورها أداة تأثير وسلاحاً قوياً يُصنع به القرار وتعالج به المشاكل والقضايا العالمية.

وبالرغم من صفة "الدولية"، المصطلح الموجود في العلاقات الدولية التي تنسب إليها هذه العلاقات، فإنها تتسع لأكثر من مجرد العلاقات بين دولتين أو أكثر. فهناك عدد متزايد من الفاعلين الدوليين من غير الدول الذين ينفردون كل واحد من جهته بذاتيته المتميزة والمستقلة ويؤثرون على البيئة العالمية والاقتصاد الدولي ويتفاعلون بصور متبادلة مع الدول كدولة عظمى أو أكثر من ذلك باعتبارها قوة مؤثرة ضاغطة في التصور العالمي السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والبيئي إلى غير ذلك، كالشركات متعددة الجنسيات والجماعات القوية متعددة الجوانب والمؤثرة في عالمنا هذا.

ومن جملة هذه الجماعات المؤثرة والفعالة في مجال العلاقات الدولية، الشركات البترولية العملاقة أو ما يسمى بشركات الكارتل والتي خصصنا لها مبحثاً خاصاً في الفصل الثاني.

كذلك، فإن القضايا العسكرية والأمنية التي كانت تسيطر على العلاقات بين الدول وعلى جداول أعمال السياسة الخارجية لم تعد وحدها تشكل مضمون أو مادة العلاقات الدولية، بل أصبحت تزاحمها أنواع أخرى من القضايا التي لابد من معالجتها على مستوى الكرة الأرضية قاطبة كمشاكل الطاقة، ومصادر الغذاء، وتلوث البيئة، واستخدام الفضاء، والاعتماد المتبادل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، مما يؤدي بالدكتورة عصمت محمد حسن " إلى القول: " من الأفضل التحدث عن العلاقات العالمية أو السياسة العالمية بدلاً من العلاقات الدولية ".[1]

وفي دراستنا هذه، سنحاول قدر الإمكان إقناع العام والخاص بهذا المفهوم الشاسع والمتشعب لإظهار الدور العالمي لهذه الشركات البترولية في ميدان العلاقات الدولية وتأثيرها في صنع القرار السياسي فضلاً على القرار الاقتصادي والتجاري الذي أسست من أجله.

لقد غير النفط علاقات قانونية دولية، وأثار صراعات حدودية، وثورات، وانقلابات داخلية متعددة، وخلق تحالفات جديدة، وتفكك تحالفات قديمة، ولا زال كذلك حتى الآن.

وحتى قانون البحار الدولي قد اخترق مرّات عديدة، وغُيّر في بعض الحالات، كي يتكيف مع المصالح النفطية الجديدة، وما زالت هناك مناطق متنازع عليها في الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وفي أوروبا بسبب النفط.

كما أثار النفط نزاعات حدودية مثل ما كان بين الجزائر وتونس (حول نقطة الحدود٣٣)، وبين تونس وليبيا، وبين العراق والكويت وأقطار الخليج الصغيرة، وبين مصر وإسرائيل (عندما اشترطت إسرائيل لانسحابها من سيناء أن يباع لها جزء من النفط العربي).

---

1 - انظر: د. عصمت محمد حسن، نفس المرجع،.

والجدير بالإشارة أن التحالفات الجديدة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)، ومجلس التعاون الخليجي، و " مجموعة الثماني " أصبحت لها سياسات خاصة في الطاقة، وتنسيق نسبي أكثر تكاملاً في العلاقات النفطية. كما أصبحت بعض البلدان الغربية (مثل ألمانيا وإيطاليا) لها علاقات طاقوية خاصة مع روسيا، وبريطانيا، والنرويج، وكذا الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي (سابقاً) مثل أوكرانيا وأذربيجان مثلاً. أضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه الدول المجاورة لبحر قزوين من كازاخستان، وتركمنستان، وأذربيجان، وإيران، وتركيا، وسياسة تطوير خطوط الأنابيب لتسهيل التعامل التجاري في العلاقات النفطية.

المطلب الثاني: تقييم المخاطر السياسية الدولية وتخطيط الشركات النفطية العظمى في الدول النامية

بين الكثير من المسائل ذات الصلة بالطاقة التي واجهت الإدارة القديمة والجديدة للولايات المتحدة[1]، كان ثمة مسألة جوهرية مجهولة على نطاق واسع وخافية على جمهور العموم. فكما ذكرناه من قبل، أجبر ترحيل كبريات شركات النفط الأمريكية من الشرق الأوسط في السبعينات هذه الأخيرة على التخندق في وطنها الأم، وفي أقاليم النفط الأخرى الآمنة نوعاً ما. لكن في التسعينات، كانت خيبة الأمل الكبيرة لدى هذه الشركات في العثور على احتياطيات نفطية جديدة معتبرة في الولايات المتحدة ممّا أجبرها الحال على التطلع مرة أخرى إلى الخارج[2]. وكان تقرير ديك تشيني، قبل أن يصبح نائب الرئيس جورج بوش الابن (وكلاهما رجلا أعمال وملاّكي ثروات نفطية هائلة) حول سياسة الطاقة يواصل تأييد الاستراتيجية الراسخة في البحث عن فرص جديدة لشركات النفط الأمريكية بعيداً عن الخليج، ظاهرياً لأسباب تتعلق بأمن الطاقة. ولكن أراد الحظ أن يكون أبعد بكثير من أن يكون مرضياً.

1- نحن نتكلم عن الولايات المتحدة بصفتها الدولة الأم لأضخم شركات نفطية عالمية. والمراد بالولايات المتحدة اقتصادياً في ميدان النفط هو الشركات النفطية العظمى (The Majors).

2- لما نستعمل مصطلح الخارج هنا، المقصود هو خارج منطقة الخليج، وكأن هذه المنطقة أصبحت منطقياً ملكاً ضمنياً لأمريكا، بعدما كانت ملكاً ضمنياً لحلفائها الإنجليز والفرنسيين.

صحيح أنه كانت هناك بعض الاستحواذات المفيدة للاحتياطيات النفطية بكندا وغرب إفريقيا[1]. لكن بحر الشمال لم يقدم لها أي حقول نفطية جديدة كبرى لعدة سنوات. ولم تتمكن شركات النفط الأمريكية من اختراق المكسيك، وتعرض دخولها المؤقت إلى فنزويلا للكبح، وثبت أن منطقة بحر قزوين شحيحة بالنفط إلى حد مخيب للآمال، وأن منطقة شمال بحر قزوين مرتفعة التكاليف، ثقيلة الضرائب، ولا يمكن الوصول إليها حتى الآن إلا عبر خطوط أنابيب روسية[2].

وفي روسيا نفسها، كانت حكومة فلاديمير بوتين قد بدأت تحت ضغط الرأي العام، تقوم بتحركات تهدد بارونات النفط غير الحكوميين في البلاد، وتحدث حالة من القلق لدى المستثمرين الأجانب المحتملين في حقول النفط الروسية.

وإدراكاً لهذه المصاعب التي واجهتها الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات حتى في الولايات المتحدة (آلاسكا مثلاً حيث الحياة هناك صعبة مع التكاليف المرتفعة) أقحمت في تقرير ديك تشيني حول سياسة الطاقة توصية بأن تدعم الإدارة الأمريكية مبادرات المملكة العربية السعودية، والكويت، والجزائر، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، ومزودين آخرين فتح مجالات من قطاعات الطاقة لديهم أمام الاستثمار الأجنبي[3].

لكن هاهنا تكمن المشكلة الاستراتيجية لشركات النفط الأمريكية والحكومية التي مثلت مصالحها بشكل وثيق. أما المبادرات المتواضعة التي اتخذتها حتى الآن البلدان التي أشار إليها تقرير تشيني حول الطاقة، فكان معظمها يتصل بالغاز أكثر مما يتصل بالنفط، حتى هذه المبادرات سحبت بحلول العام ٢٠٠١. لكن، كما أكدنا عليه آنفا، تقع أكثر الاحتياطيات النفطية المربحة، والحقول العملاقة، والجد عملاقة المتبقية في العالم، المطور منها وغير المطور كلها في الخليج بلا منازع. كما أن التكاليف الرأسمالية والتشغيلية تعادل جزءاً يسيراً مما هي عليه في المناطق الشائخة

---

1 - انظر في هذا الشأن لمزيد من التفاصيل:

Claes, Dag Harald : "The politics of Oil – Produce cooperation", Westview press (Bouldern 2001), pp 281 – 295.

2 - إيان رتليدج: " العطش إلى النفط، مرجع سابق، ص ٢٣١.

3 - إيان تليدج: المرجع السابق، ص ٢٣١.

لإنتاج النفط كالولايات المتحدة، وبحر الشمال وكندا وإندونيسيا. فحسب وكالة معلومات الطاقة (EIA)، يبلغ متوسط الكلفة الرأسمالية لإيصال حقل نفط متوسط الحجم إلى مرحلة الإنتاج (٥٠ إلى ٢٠٠ مليون برميل) في تشكيلات جيولوجية نموذجية في الخليج ٢,٧٨٤ دولار في برميل الإنتاج اليومي، ولا تتعدى كلفة التشغيل الدولار الواحد في البرميل. بالمقارنة، تبلغ الكلفة الرأسمالية والتشغيلية لحقل نفط متوسط الحجم في آلاسكا أربعة أمثال هذين الرقمين[1].

وبالتالي، لا عجب أن قال كينيث دير، المدير التنفيذي لشيفرون- تكساكو، في خطاب له بكاليفورنيا سنة ١٩٩٨، " إن العراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط والغاز، احتياطيات أتمنّي من كل قلبي لو تستطيع شيفرون الوصول إليها[2]. وبعد بضع سنوات من ذلك، كان آرتشي دنهام، رئيس مجلس إدارة كونوكو- فيليبس، شركة النفط الأمريكية المتعددة الجنسيات الجديدة الناتجة عن دمج كونوكو وفيليبس بتروليوم، يعيد ترديد تلك الكلمات نفسها[3]. لكن، لسوء حظ شركات النفط الأمريكية الكبرى - ما دعا شركات النفط المستقلة المتعاظمة حجماً وعدداً والتي كانت هي الأخرى تتحرك في الخارج بحثاً عن أرباح أعلى - كانت المملكة العربية السعودية والكويت ترفضان بعناد منح هذه الشركات منفذاً إلى موارد استكشاف، وتطوير، وإنتاج النفط لديها بينما كانت العراق وإيران محظورتين تماماً على الشركات الأمريكية لأسباب سياسية.

بل حدث تطور آخر غير متوقع في قصة خيبة الأمل التي أصابت صناعة النفط. ففي العراق، صاحب الاحتياطيات النفطية التي ربما تنافس احتياطيات السعودية، كان الرئيس صدام حسين قد بدأ يمنح بعضاً من أصفى مناجم النفط لشركات نفطية غير أمريكية. فحسب وزارة الطاقة الأمريكية، " قيل إن البلد وقع عدة صفقات بمليارات الدولارات مع شركات نفط أجنبية صينية، وفرنسية، وروسية في المقام الأول ".[4]

---

1 - نفس المؤلف : **« Profitability and Supply Principle the Domestic Oil Industry » p 9 - 11**

2- **http://www.gas and oil.com/goc/company/cm31821.htm. (dec. 18, 2003).**

3- **Hoyos Carold : « Big players rub hands in anticipation of Iraq's Return to the fold », Financial Times, 21 February 2003.**

4 - **US Dept. Of Energy (E.I.A), «Country Analysis Briefs. Iraq», August 2003.**

كان هذا طبعاً قبل الغزو. حيث وقع العراق سنة ١٩٩٧ عقداً مع الصينيين لتطوير حقل الأحدب. كما وقع في السنة نفسها عقداً آخر مع شركة النفط الروسية لوكيل LUKOIL لتطوير حقل القرنة الغربية العملاق. وكانت شركات أخرى ـ مثل BHP الأسترالية، وENI/AGIP الإيطالية، وREP.SOL الإسبانية وكونسورتيوم يضم شل وبتروناس الماليزية. وكانت أوكسي الكندية وشركات أخرى عديدة ـ تبدي اهتماماً بتطوير أو إعادة تطوير عدد كبير من الحقول العراقية.[1] لابد أن هذه التطورات قد أغاظت ديك تشيني وزملاءه في صناعة النفط.

" ها هم المنافسون الاستراتيجيون لأمريكا يسرقون بلا ضمير من شركات النفط الأمريكية سوقها الخاص، فكان لابد من عمل شيء. وقد تكشف مدى الجدية البالغة التي أخذت بها الإدارة الأمريكية هذه التطورات بمقتطف من رواية رون سسكينز أيام كان بول أونيل وزير الخزانة في الإدارة. فقد قيل إن أونيل رأى " وثائق ... تقوم بإعدادها وكالة الاستخبارات الدفاعية، الذراع الاستخباري لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد، تظهر حقول النفط، ومناطق التنقيب عن النفط في العراق ". وكان عنوان إحدى الوثائق ظاهراً وهو " الملتمسون الأجانب لعقود حقل النفط العراقية " وقد ضمت قائمة بشركات من ثلاثين بلداً منها فرنسا وألمانيا وروسيا[2].

وكان ثمة وثيقة ملحقة بهذه الوثيقة تتضمن خرائط للعراق أشير إلى " حقول النفط الجد عملاقة " فيها بعلامات، وإلى حقل معين " بعلامة مميزة تدل على أنه حقل مشاركة في الإنتاج ". لكن أونيل كان آنذاك، ويا للغرابة، يقول إن تلك الحقول حددت ليقوم بتطويرها أولئك الملتمسون الأجانب بعد الغزو الأمريكي للعراق، ويقول عن ملاحظات وكالة الاستخبارات بأنها تشير إلى " خطط لكيفية اقتسام ثاني أضخم احتياطي نفطي في العالم بين المقاولين العالميين "، بعد أن تسيطر الولايات المتحدة على الوضع في العراق.[3]

---

1 - **OP. Cit.**
2 - **Sunkind, « The Piece of loyalty», Intelligence Review, august 1, 2003 (p 96).**
3 - **Sunkind : « The Price of loyalty», p 96.**

لكن أياً من هذه الحجج لم يكن أكثر من كلام فارغ. فما الذي يدعو الإدارة الأمريكية إلى تسليم نفائس نفط العراق لشركات منافسة من روسيا، وألمانيا، وفرنسا؟ يبدو بوضوح كاف أن السبب الذي جعل وكالة استخبارات الدفاع مهتمة إلى هذا الحد بهذا الأمر هو أن أولئك "الملتمسين الأجانب لنفط العراق" كانوا قد بدأوا بالفعل يسعون لنيل الحظوة لدى صدام حسين، وكانوا قد أبرموا معه بالفعل صفقات كصفقة ذات الحقل "المشار إليه بعلامة المشاركة في الإنتاج".[1]

فيما كانت اختراقات المنافسين الاستراتيجيين للولايات المتحدة لحقول نفط العراق تدرس بدأب، بقي ديك تشيني قلقاً للغاية من الاعتماد الخطر للولايات المتحدة على النفط الأجنبي. بل راحت تراوده فكرة أن البلاد قد تضطر إلى إعادة تنشيط برنامج كبير للطاقة النووية.[2] لكنه أدرك، مع ذلك، أنه حتى لو أصبح من الممكن التغلب على مخاوف الأمريكيين المتلبثة من تكنولوجيا طاقة أوشكت أن تصيبهم بكارثة في جزيرة ثري مايل آيلاند، (Three Mile Island) فقد تمر سنوات عديدة قبل أن يصبح في الإمكان تطبيق برنامج الطاقة هذا الموفر للنفط. في هذه الأثناء، وحسب المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، وجمهرة من خبراء الطاقة المستقلين، أصبحت أمريكا الآن واقعة تحت تهديد فجوة نفط متعاظمة بين العرض والطلب قد تسبب زيادة حادة في سعر النفط. إذن ما الذي يعنيه هذا للاقتصاد الأمريكي، ولإدارة وثيقة الصلة بصناعة النفط ؟

في سنة ١٩٩٦، كلف المكتب العام للمحاسبة (GAO) في الولايات المتحدة هيئة من اقتصاديي الطاقة الخبراء لتقدير الفوائد التي تعود على الاقتصاد الأمريكي من الاستمرار في استيراد كميات كبيرة من النفط الأجنبي الرخيص (الرخيص بالمقارنة مع الكلفة الهامشية للبدائل المحلية) ومقارنة هذه الفوائد بتكاليف الاضطرابات العارضة، لكن الشديدة، في الإمداد وما يصاحبها من أزمات في أسعار النفط.[3] فقام خبراء مكتب GAO بإجراء حساباتهم لفوائد استيراد النفط بالمقارنة مع الضرر الاقتصادي الذي تسببه صدمات أسعار النفط، وأشاروا إلى وجود دراسات في هذا الشأن.

---

[1] - انظر: إيان رتليدج، المرجع السابق، ص ٢٣٠ – ٢٣٥.

2 - **Sunkind, Op.cit. p. 47.**

3 - **US. General Accounting Office (G.A.O). Washington, December 1996.**

إحدى هذه الدراسات قامت بحساب كلفة صدمة النفط سنة ١٩٧٣ – ١٩٧٤ على البلدان المتقدمة المستهلكة للنفط بحوالي ٢,٩% من إجمالي الناتج القومي لها جميعاً. وقدّرت دراسة أخرى، أن صدمة أسعار أخرى شبيهة بهذه الصدمة سوف تعني خسارة ٢٠٩ مليار دولار لاقتصاد الولايات المتحدة في سنة الصدمة. لكن اقتصاديي مكتب GAO فكروا أنه " بسبب أن الصدمات لا تحدث كل سنة، فإن الكلفة السنوية، مأخوذة كمتوسط سنوي، ستكون أقل من ذلك "[1]. وأشاروا كذلك إلى دراسة ثالثة أجريت سنة ١٩٩٣، وقدرت أن صدمات النفط يمكن أن تكلف الاقتصاد الأمريكي معدّل ٧٣ مليار دولار في السنة، بين سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٩١.

وبخصوص الصدمات النفطية المستقبلية، أشار مكتب GAO إلى دراسة أجريت سنة ١٩٩٠ قدّرت أن ثلاث صدمات افتراضية تقع بين ذلك الحين وسنة ٢٠٢٠ يمكن أن تكلف الولايات المتحدة معدّل حوالي ٢٢ مليار دولار في السنة.

بالاستناد إلى ما تقدم، ولا سيما الدراسة الأخيرة، خلص اقتصاديو GAO إلى أن أغلب التقديرات تشير إلى أن " الفوائد اليومية التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية عبر شركات من اعتمادها على النفط الأجنبي الرخيص تزيد كثيراً عن التكاليف العرضية، لكن الحادة، للاضطرابات التي تصيب إمدادات النفط العالمي[2].

1 - **Ibid, p 33.**
2 - **G.A.O, Washington, Op. Cit.**

المبحث الثاني

الشركات النفطية متعددة الجنسيات

وأدوارها في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى)

سميت هذه الحرب بحرب الخليج الأولى. من المعلوم عند المتتبعين لشؤون الشرق الأوسط أنه بعد نجاح الثورة الإيرانية بسقوط الشاه واعتلاء آية الله الخميني سدة الحكم في جمهورية إيران الإسلامية اندلعت الحرب بين عراق صدام حسين وإيران الثورة الخمينية، وذلك في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ لتزيد من الإضطرابات ومن حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية.

فحسب المحلل والكاتب حافظ برجاس، فإن هذه الحرب هي نتيجة خلافات قديمة بين الدولتين تعود بجذورها إلى ما قبل الثورة الإسلامية في إيران، وبالتحديد إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي. وقد تركزت هذه الخلافات حول ثلاثة محاور رئيسية:

١ ـ النزاعات الحدودية بين الطرفين على شط العرب.

٢ ـ التدخلات الإيرانية في شؤون العراق الداخلية.

٣ ـ الخلافات السياسية[1].

ويضيف برجاس: " تعتبر المشاكل الحدودية بين دول الخليج، وخاصة بين الجانبين العراقي والإيراني قنابل موقوتة خلفتها الدول الغربية في المنطقة لتفجيرها عندما تشعر بأن مصالحها الاقتصادية والنفطية مهددة بالخطر. فالنزاع حول شط العرب الذي اشتد بعد اكتشاف النفط في مسجد سليمان عام ١٩٠٨، دفع الفريقين إلى إعادة النظر في الحدود بينهما، وإلى توقيع بروتوكول (القسطنطينية) في نوفمبر ١٩١٣ لرسم الحدود

1 - حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي "، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

بين الدولتين، وفي الثلاثينات تجدد الصراع على شط العرب وأمكن التوصل لاحقاً إلى معاهدة الحدود في ٠٤ / ٠٧ / ١٩٣٧.[1]

وهكذا، بعد انتصار الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨، تغيرت موازين القوى في المنطقة وعادت مشكلة شط العرب إلى الوجود سنة ١٩٥٩ حتى أواخر الستينات. وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج سنة ١٩٦٨ تاركة أيادي الشاه حرة في المنطقة حيث أراد أن يكون له دور إقليمي في المنطقة، أقدم على إلغاء الاتفاقية فارضاً سيطرته بالقوة على شط العرب. فتصاعدت أجواء التوتر بين البلدين. فأخذت إيران تساند قوات التمرد الكردية في شمال العراق ضد حكومتهم، مما دفع الحكومة العراقية بمعاملتها بالمثل بدعم المعارضة الإيرانية، وبالتالي، وصلت الأمور إلى قطع العلاقات بين البلدين في سنة ١٩٧١ بعد احتلال إيران للجزر العربية التابعة للإمارات العربية المتحدة. وكذلك توترت الأمور أكثر فأكثر بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي والعراق وتسليح هذا الأخير بالأسلحة السوفياتية المتطورة.

وأثناء انعقاد مؤتمر دول الأوبك في الجزائر، تم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بفضل الوساطة الجزائرية، حول حقوق الدولتين في شط العرب مقابل تعهد إيران بإنهاء دعمها العسكري للمتمردين الأكراد. ومما ساعد على توقيع هذا الاتفاق تقارب الموقفين من المسائل النفطية ورغبة الدولتين في مواجهة السعودية التي كانت تسعى باستمرار لتخفيض الأسعار وتحديد إنتاج النفط تنفيذاً للرغبة الأمريكية، وربما كان من الأسباب كذلك عجز العراق عن الدخول في حرب مع إيران بسبب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها.[2]

ولكن بعد انتصار الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، عادت الخلافات من جديد، ولم تجد المحاولات التي بذلت لتطويقها، فتفاقمت الأوضاع وأعلن العراق إلغاء اتفاقية الجزائر وطالب بحقه في السيادة الكاملة لشط العرب، بينما تمسكت الحكومة الإيرانية بحقها في شط العرب ونادت بقيام الدولة الإسلامية في العراق كرد فعل لنداء العراق

---

1 - نفس المرجع، ص ٢٩٠.

2 - راجع في هذا الموضوع: د. عبد الرحمن محمد النعيمي: " الصراع على الخليج العربي "، ط ٢، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٣٤ – ١٣٥.

انتهى الأمر باندلاع الحرب بين الدولتين ودامت ثماني سنوات من ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ إلى ١٨ أغسطس ١٩٨٨، وكادت أن تطول أكثر من ذلك لو لم تشعر الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بخطرها على الإمدادات النفطية، وانتهى الصراع بدمار للطرفين لم يكن فيه لا مهزوم ولا منتصر.

والمهم في دراستنا هذه هو ليست الحرب وما نجم عنها من دمار وخراب للشعبين الشقيقين وخسارة مادية وبشرية ومعنوية للبلدين، ولكن موضوعنا - ونحن ندرس تأثير النفط في العلاقات الدولية ـ هو التساؤل عن موقع النفط وأهميته في هذا الصراع بالذات.

إذا كان النفط هو مصدر الصراع في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى بين الدول الاستعمارية الكبرى، فمن الطبيعي أن يكون مصدر الصراع العربي وإيران، ثاني وثالث منتج للذهب الأسود في المنطقة، وماله من تداعيات أمنية واقتصادية.

ويعتبر هذا النزاع الذي طال المنطقة برُمتها تعبيراً صارخاً ليس عن مصالح البلدين المعنيين فحسب، ولكن عن مصالح القوى الأجنبية التي ترى في ثروات هذه المنطقة مصالح تهمها بالدرجة الأولى وتسعى للاستيلاء عليها سواء بصفة مباشرة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) أو غير مباشرة عن طريق الوساطة المحلية أو الإقليمية (مثل بريطانيا وفرنسا واليابان ... إلخ)[1].

هناك بعض المحللين السياسيين والخبراء من سمى هذه الحرب " حرب البترول الثانية "[2]، وذلك دلالة على أهمية العامل النفطي باعتباره محوراً مهماً من محاور هذا الصراع إقليمياً ودولياً، فبغض النظر عن الاعتبارات الدينية والعقائدية والحدودية والسياسية التي كانت الشرارة في إشعال فتيل الحرب، فإن النفط كان من أهم أهداف الصراع والرهان الأساسي للصراع.

---

1 - المرجع السابق، ص ١٣١.

2 - الثانية لأنها تمثل عند الغرب " الصدمة البترولية الثانية " بعد صدمة حرب رمضان (سبتمبر ١٩٧٣) التي كانت عبارة عن ضربة قاضية للاقتصاد الغربي والعالمي.

فالعراق الذي كان يطمح لدور الزعامة في الخليج، وجد في هذه الحرب مدخلاً للإمساك بورقة النفط التي من شأنها تقوية نفوذه في المنطقة وتجاه العالم. لذلك طالب منذ البداية بإعادة سيادته على شط العرب بعد أن ألغى من جانب واحد اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥.[١]

وما هو شط العرب إن لم يكن قطعة أرضية بين البلدين تحتوي على بحر نفطي تحت الأرض؟ وما هو رهان النزاع والاختلاف الذي يؤدي إلى الاقتتال إن لم تكن فيه رائحة النفط ورائحة مصالح الثروة المالية ؟.

والجدير بالذكر أن شط العرب يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج، وهو ذو أهمية استراتيجية كبيرة لكونه وسيلة ممتازة للملاحة وعبور السفن الكبرى لنقل النفط من الموانئ العراقية. كما كانت الحرب كذلك تدور حول محاولة العراق لتحرير منطقة " عربستان" (أوخوزستان) الغنية بالنفط والجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران في سنة ١٩٧١(أبو موسى، وطمب الكبرى، وطمب الصغرى) التي تتميز بموقعها الاستراتيجي المشرف على سواحل دول الخليج والمتحكم في مضيق هرمز أهم معابر النفط إلى دول العالم.[٢]

يرى المحللون الاقتصاديون والخبراء في ميدان النفط أنه في فترة السنوات الحرجة بين مؤتمر قمة الأوبك في الجزائر (١٩٧٥) ومؤتمر الأوبك الثاني في الطائف (١٩٨٠) مرت على العلاقات النفطية العالمية أحداث جسام – ليس أقلها أحداث الثورة الإيرانية وتوقف إيران شبه الكلي عن الإنتاج – وكذلك الحرب العراقية الإيرانية، ثم الخلاف الذي وقع بين أعضاء الأوبك حول أسعار النفط أولاً ثم حول كمية الإنتاج منه ثانياً.[٣]

من هنا، يتضح الأمر فيما يختص بأهمية النفط ودوره في العلاقات الدولية، وبما أن هذه المنطقة تفيض بهذه المادة الثرية، فإن تفاعلات الوضع السياسي والاقتصادي

---

1 - حافظ برجاس: المرجع السابق، ص ٢٩٢.

2 - راجع: نيكولا الفرزلي: " الصراع العربي – الفارسي "، مؤسسة الدراسات والأبحاث في منشورات العالم العربي، باريس، ١٩٨٠، ص ٤٨ – ٦٤.

3 - لمزيد من المعلومات: انظر: محمد الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢.

والعسكري والأمني قد تكون بؤرته البلاد المنتجة، وبالخصوص منطقة الخليج التي لا يمر فيها أي اضطراب أو نزاع إقليمي إلا وانعكس على الاقتصاد الغربي خاصة، والاقتصاد الدولي عامة.

من جهة أخرى، فيما يخص العراق، فإن مطامع شاه إيران في ذات الفترة الحاسمة للحرب الخليجية لم تتغير مع قيام النظام الثوري الإيراني الجديد. فمن المعروف أن الشاه فرض زعامته على الخليج بتأييد ودعم أمريكي، فسيطر على منطقة " عربستان " الغنية بالنفط مع احتلال الجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية حيث صارت قواته تتحكم في نفط المنطقة وممراتها. وقد عبر الشاه عن هذا الدور بقوله:

" إننا لا نتولى مسؤوليات وطنية وإقليمية فحسب، بل نقوم بدور عالمي بصفتنا حراساً وحماة لستين في المائة من احتياطي النفط في العالم... إن الأمن الأوروبي سيصبح مجرد سخرية من دون استقرار وأمن الخليج، ... إن أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها، ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن، ولهذا السبب نفعل ذلك لأجلها "[1].

وبعد سقوط الشاه وبسط النظام الثوري الإسلامي، لم تتغير سياسة آية الله الخميني والقادة الإيرانيين تجاه إقليم شط العرب ولا الجزر العربية الثلاث، بل نادت بسقوط نظام صدام حسين وتصدير الثورة الإيرانية مع إقامة دولة إسلامية واحدة في المنطقة مع التهديد ومحاولة السيطرة على الخليج والتحكم في مصادر النفط، وهذا هو المهم. الأمر الذي أخاف دول الخليج ودفعها إلى تقديم الدعم المالي والمادي للعراق في حربه ضد إيران.

وحسب جريدة " كل العرب " الصادرة في باريس[2]، فقد اعتبر المحللون الاستراتيجيون " أن النفط كان من أهم عوامل النزاع في الحرب العراقية – الإيرانية وفي كل الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط حتى الآن، ومنهم المحلل الفرنسي برنار

---

1 - انظر: نجيب صالح في مقاله: " خط القتال المصري الثالث "، المنشور في مجلة الصياد، بيروت في ٢٤ / ٠٥ / ١٩٧٣.

2- راجع الاستطلاع حول الحرب العراقية – الإيرانية الذي أجرته مجلة كل العرب " (١٩٨٤/٠٩/٠٥)، ص ٣١.

رافنيل الذي قال: " إن كل النزاعات في الشرق الأوسط تكون من مصدر واحد، وهو التنازع في سبيل السيطرة على النفط، وكل ما عدا ذلك فهو ثانوي جداً. وبالتالي فإن النزاعات المحلية أو الإقليمية في المنطقة إنما تتحكم فيها الفعاليات الاقتصادية النفطية وحدها، على الأقل ابتداء من عام ١٩٧٣ ".

أما على الصعيد الدولي، فقد دخلت الحرب العراقية – الإيرانية في صلب الاستراتيجية العالمية لأنها تدور في منطقة النفط، وتتحرك في مناطق وممرات النفط، بما فيها مضيق هرمز الذي هو أهم ممر نفطي في العالم. إذن، بدت مصالح العالم الغربي مهددة، ومن الطبيعي أن تتدخل الدول الكبرى كل في الوجهة التي تخدم مصالحها.

فالولايات المتحدة ومعها الدول الغربية نظرت إلى هذا الصراع من زاوية مخاطره على أمن الإمدادات النفطية وحرية حركة الملاحة حيث أن ٦٠% من الحركة التجارية تمر عبر هذا المضيق[١].

لذلك، اقترح الرئيس كارتر منذ البداية دعوة بعض الدول الغربية المستوردة للنفط إلى " بحث الخطة اللازمة لضمان أمن مضيق هرمز واستمرار تدفق النفط من خلاله "[٢]. مع العلم أنه بالتوازي مع ذلك حذر السوفيات من أي تدخل محتمل في منطقة مصادر النفط في الخليج.

ولكن الاتحاد السوفياتي هو الآخر كان معنياً بهذه الحرب لاعتبارات عديدة منها:

١ ـ قرب الخليج من الحدود الجغرافية السوفياتية.

٢ ـ أخطار الحرب على مصالحه الاقتصادية والتجارية لاسيما مصادر النفط العراقية التي تمون دول أوروبا الشرقية.

٣ ـ اتفاق الصداقة والتعاون الذي يربط الاتحاد السوفياتي مع العراق، لذلك بادر الاتحاد السوفياتي إلى تحذير الولايات المتحدة من استغلال هذا الصراع وفق مصالح الهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية[٣].

---

1 - صحيفة السفير: " الحرب العراقية – الإيرانية حرب على النفط " (٢٥ – ٢٦ – ٢٧ سبتمبر ١٩٨٠).

2 - راجع مقال توفيق الصدراوي عن أمريكا والخليج " في صحيفة السفير (١٣/١٠/١٩٨٠).

3 - راجع المقال في صحيفة " النهار " (٢٧ / ٠٩ / ١٩٨٠).

أما الولايات المتحدة، فإنها رأت في استمرار هذه الحرب مصلحة لها ولحلفائها شرط ألا تمتد إلى مناطق أخرى للدول الصديقة المجاورة والمنتجة للنفط، وألا تهدد ممراته. ويرى المراقبون الموقف الأمريكي كالتالي:

١ ـ إن الحرب تدور بين خصمين للولايات المتحدة: نظام إيراني ثوري أسقط شاه إيران، أعز صديق موالٍ للأمريكيين واحتجز موظفي سفارتها في طهران وخلق أزمة معقدة لوثت كل الأجواء السياسية والاقتصادية والتجارية، ونظام عراقي استفاد من تسلح سوفياتي لا مثيل له وأصبح يتمتع بدور إقليمي بارز ليس في الساحة العربية فقط، ولكن في الساحة الإقليمية، وخاصة تهديد لإسرائيل وبعض الدول العربية الخليجية الصديقة.

٢ ـ إن العراق وإيران عضوان متشددان في منظمة الأوبك يطالبان برفع أسعار النفط مقابل الدول المعتدلة كالسعودية والكويت التي تخدم المصالح الغربية.

٣ ـ إن إطالة الحرب قد ينهك الدولتين العراقية والإيرانية بدون تدخل من قبل الولايات المتحدة، وبالتالي سوف يوفر عليها مخاطر ومصاريف التدخل العسكري المكلف مادياً وبشرياً.

أولاً: مخاطر التدخل ضد إيران لإسقاط النظام الإسلامي المعادي للسياسة الأمريكية ولإسرائيل.

ثانياً: مخاطر التدخل في العراق، نظراً لكون هذه الحرب ستؤدي إلى تحجيم دور العراق الإقليمي ولو خرج من الحرب منتصراً.

٤ ـ إن هذه الحرب قد تحدث شرخاً في العلاقات العربية – الإيرانية التي تحسنت إثر سقوط الشاه ونجاح ثورة الخميني وتأييدها للقضية الفلسطينية، وكذا تهديد للسياسة الأمريكية والإسرائيلية ومصالح الدول الغربية.

كل هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة إلى عدم التدخل في هذا الصراع وإطفاء ناره وتركتها تشتعل بين عدوين لها، ما دامت لم تنعكس على الإمدادات النفطية[1].

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: حافظ برجاس: المرجع السابق، ص ٢٩٥.

وأكثر من ذلك، فقد رأى بعض المحللين السياسيين والخبراء في المجال النفطي والاستراتيجي أن الأمريكيين كان لهم دور في تحريك هذا النزاع استنادا إلى ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هانري كيسنجر حين قال: " هذه أول حرب في التاريخ نتمنى أن لا يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزومين "[1].

ولا تختلف مواقف دول أوروبا الغربية من الحرب عن الموقف الأمريكي باستثناء فرنسا التي أظهرت تعاطفاً مع العراق لارتباطها معه في علاقات تجارية ونفطية واسعة ونظراً لسياستها الخارجية المساندة للقضايا العربية والقضية الفلسطينية كقضية عادلة يجب مراعاتها طبقاً لعلاقاتها الوطيدة مع هذه الدول.

وتعتبر المجموعة الأوروبية واليابان من أكثر البلدان اعتمادا على نفط الخليج. لذلك كان موقفها متفقاً مع الولايات المتحدة من أجل جبهة لحماية طرق نقل النفط من أي تهديد، لكنها رفضت القبول أو الاشتراك بالتدخل العسكري الأجنبي لوقف الحرب[2].

وفيما يخص الأقطار العربية في الخليج، فقد فاجأت الحرب هذه الأقطار التي كانت في الحقيقة تخشى تعاظم القوتين العراقية والإيرانية على السواء. فلم تجد خياراً سوى تقديم الدعم والمساعدات المالية للعراق خوفاً من تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى حدودها.

ويمكن القول إن معظم الدول العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية تضامنت مع العراق بعد فشل وساطتها، ما عدا سوريا التي وقفت إلى جانب إيران بحكم خلافها القديم مع النظام البعثي العراقي واعتبارها هذه الحرب مؤامرة أمريكية تستهدف ثروة العرب وعزل سوريا.[3]

إن ضخامة الأسلحة لدى كل من طرفي النزاع جعلت الحرب تستمر بضراوة وتتسع لكافة الاحتمالات. لقد رد العراق على الهجمات الإيرانية بتكثيف الحرب الاقتصادية حيث استهدفت طائراته الجوية المنافذ النفطية الإيرانية على الخليج وتمكن إلى حد

---

1 - محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج – أوهام القوة والنصر "، المرجع السابق، ص ١٢٣.

2 - راجع مقال ميشال أبو جودة: " من قناة السويس إلى مضيق هرمز "، في صحيفة النهار (٢٧ / ٠٩ / ١٩٨٠).

3 - Time Magazine (Octobre 13th , 1980).

كبير من إيقاف صادرات النفط الإيراني، كما توسعت العمليات لتشمل المركبات الصناعية النفطية من مصافٍ ومرافئ، بعد أن دمرت إيران هي الأخرى ميناء البكر ومنشآت نفطية أخرى وحرمته تصدير النفط من الخليج مع العلم أنه ليس لديه موانئ كثيرة. ولولا خطوط الأنابيب التي تربطه مع السعودية وتركيا لفقد كل منفذ لصادراته لهذه المادة الثمينة.

وبالمقابل، لم تبق الولايات المتحدة في موقع المتفرج. فبادرت بتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج، هذا الوجود الذي كانت تخطط له منذ سقوط شاه إيران، حليفها الاستراتيجي في المنطقة.

كما واصلت تصدير العتاد الحربي المتطور إلى المملكة العربية السعودية مع طائرات الإنذار المبكر (AWAKS) التي أرسلت مع طاقم من الخبراء وصل عددهم إلى ٨٠٠ خبير[1]. بالإضافة إلى زيادة عدد سفنها الحربية في الخليج والتي وصلت إلى ٤٠ سفينة وعشرين ألف جندي مع كاسحات الألغام وحاملات الطائرات[2].

ولما اشتعلت الحرب أكثر فأكثر، وبدأت السفن النفطية تتعرض لضربات الجانبين، وضعت الولايات المتحدة قواتها في حالة حرب وبات الموقفان الأمريكي والسوفياتي في جانب واحد بعد قبولهما حماية الناقلات النفطية للدول الخليجية الكويتية وغيرها[3].

وهكذا، أقلق الوضع العسكري المتنامي بين إيران والعراق الأقطار الخليجية والغرب الذي بات يخشي من توجه هذه القوى العسكرية بعد توقف الحرب إلى تصفية حسابات مع جيرانها النفطيين وغير النفطيين، وأدى هذا القلق إلى سباق التسلح بين العراق وإيران من جهة، وبينهما وبين السعودية وأقطار الخليج الأخرى من جهة أخرى. مما أعطى الفرصة على طبق من ذهب للولايات المتحدة في هذا الوضع للإبقاء على قسم

---

1 - صحيفة القبس الكويتية، في ١٠ / ١٠ / ١٩٨٠.

2 - صحيفة الوطن الكويتية، في ٢٨ / ٠٨ / ١٩٨٧.

3 ـ انظر في هذا المجال إلى: محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ١٥٥.

obeikan.com

كبير من قواتها في المنطقة وتزويد الدول الصديقة بكميات كبيرة من الأسلحة قصد إبعاد المخاطر وحماية النفط وطرق الملاحة الدولية[1].

كل ما نقوله في خلاصة الأمر، هو أن هذه الحرب المدمرة والمنهكة وما آلت إليه من تطورات وتدخل أجنبي كان سببها الرئيسي هو النفط الذي هو جوهر الصراع. فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة هي المتضررة إذا أُبعدت عن المنابع النفطية، ويبقى إذن وفي كل وقت هاجسها الأهم للحصول على هذه المادة الحيوية والضرورية بأرخص ثمن وبكميات معتبرة هي دائماً في حاجة ماسة إليها دون انقطاع، ولأي سبب من الأسباب. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف في منطقة يشوبها عدم الاستقرار، فليس هناك حل جذري من وجهة نظر الولايات المتحدة إلا السيطرة على منابع هذا النفط العزيز والضروري لاقتصادها ونموها والتحكم في إنتاجه وتوزيعه وتسعيره.

وكما قلنا آنفاً، إن هذه الحرب الطائلة التي لا معنى لها سوى تحطيم القوتين الخليجيتين وتدميرهما وفسح المجال للقوى العظمى وإعطائها الفرصة الذهبية للتدخل في هذه الآبار الغنية بقوة السلاح وبنظرة الحاكم المسيطر. وهذا ما قاد هذه القوة العظمى إلى شن حرب ثانية على الخليج (بعد اجتياح الكويت من قبل العراق في سنة ١٩٩٠) والتحضير لاحتلال العراق في سنة ٢٠٠٣ والاستعداد المحتمل لمهاجمة إيران آخذة بالثأر من كل ما فعلته ضد الولايات المتحدة من جهة (إسقاط الشاه الموالي لها وحجز موظفي السفارة الأمريكية في طهران)، وخاصة تصفية الحسابات بعد تخصيبه اليورانيوم وإنشاء مفاعل نووي، الشيء الذي لا تقبله أبداً الجارة إسرائيل، الحليفة رقم واحد للولايات المتحدة، وبالتالي تراه الولايات المتحدة خطراً عظيماً على المنطقة في إطار توازن القوى هناك، حيث لا تقبل إلا بتفوق إسرائيل في المنطقة.

---

1 - صحيفة القبس الكويتية، في ١٤ / ١٠ / ١٩٨٩.

المطلب الثاني: أثر الإنهيار الشيوعي على أزمة الخليج

السؤال المطروح هنا هو: كيف تسبب انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية المنضوية تحت تأثيره في تغيير الإطار السياسي للعلاقات بينه وبين دول الخليج؟

يفترض هنا أن نشير إلى نظرة ولو بسيطة لطبيعة النظام السائد أثناء الحرب الباردة حيث لم يكن نظاماً محكماً لتحالف القطبين ولا فوضى كاملة، كما يفترض تتبع الأسباب التي دعت موسكو وحلفاءها الشيوعيين إلى تقوية وتدعيم علاقاتها مع دول الخليج.

والجدير بالذكر أن دول الخليج كانت تحتاج من القطب الشيوعي إلى إنشاء نظام تحالف فعال قوي تستطيع من خلاله حماية سيادتها وسلامة أراضيها والدخول إلى الأسواق العالمية، واستعماله سنداً قصد توازن قطبي لتجنب أي تبعية لقوة قد تبسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري كاملاً على المنطقة.

عندما أنشأت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤها في الشرق الأوسط منظمة الحلف المركزي في الخمسينات، كان الهدف الأول من وراء ذلك "إنشاء خطوط دفاع شمالية ضد ما كانت تسمى الإمبريالية السوفياتية"، يقول روبرت باريلسكي[1]، ومع ذلك فقد كان واضحاً منذ البداية أن نظام التحالف الشرق- أوسطي لا يمكن أن يكون متماسكاً مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، بسبب الصراع العربي- الإسرائيلي، والتنافس بين دول المنطقة وتباين المواقف إزاء الاتحاد السوفياتي والقوى الغربية[2]. ولم تتمكن السياسة الأمريكية من عقد تحالفات عسكرية صريحة مع الدول العربية الكبرى، طوال استمرار التوتر بين العرب وإسرائيل. ونتيجة لذلك، جاء تشكيل منظمة الحلف المركزي على أسس عرقية سياسية خاطئة، فقد بدأ نظام التحالف في شكل حلف بغداد، ولكن انسحب منه النظام الجمهوري العراقي الجديد المناوئ للغرب، بعد الإطاحة بالنظام الملكي العراقي سنة ١٩٥٨.

1- " أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١ أبو ظبي ١٩٩٨، ص ١٣٣.

2 - نفس المصدر، ١٣٣.

ولـذلك لم يبـق مـن دول المواجهـة المناوئـة للإتحـاد الـسوفياتي مـن منظمـة الحلـف المركـزي أو مـا يعـرف " بحلـف بغـداد " سـوى الـدول غـير العربيـة للمنطقـة كتركيـا ، وإيران، وباكستان.

وأثناء التوترات والاضطرابات التي عرفتها المنطقة من سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥، تحولت سياسة الاتحاد السوفياتي هناك في تلك الفترة من الحرب الباردة إلى ما سمي بتكديس الأموال في " خزانة الكريملين "، حيث استمرت مبيعات الاتحاد السوفياتي للأسلحة والنفط بالأسعار العالمية التي ارتفعت آنذاك، نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، وكذا الأحداث الناجمة عن إطاحة شاه إيران وثورة الخميني سنة ١٩٧٩. وكانت الدول العربية المناوئة للغرب كالعراق وليبيا وسوريا هي التي كانت تدفع ثمن شراء الأسلحة واستيراد بعض التكنولوجيا التي لم تستطع هذه الدول أن تحصل عليها من الغرب.

وهكذا، تلاقت المصالح السوفياتية والمصالح الأمريكية من هذه الناحية، وكونهما كانتا تستغلاّن الأوضاع الراهنة لاختبار نظم أسلحتهما في المنطقة، وبالتالي كان عليهما الحفاظ على قدرات زبائنهما السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وكانت سياسة الاتحاد السوفياتي تعتمد على العلاقات الثنائية بين الدول وعلى عوامل سوق النفط الذي كان يمول كل المشاريع التنموية، والاقتصادية والعسكرية، مع التأكيد على سياسة استقرار الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي، والتي كانت تمتد من تركيا وإيران إلى الصين.

كما نجح الاتحاد السوفياتي من قبل (أي في سنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦) في تحدي قدرة الغرب على إخراجه من الشرق الأوسط، مساعداً الجمهورية المصرية خلال أزمة قناة السويس، وكذا احتفظ بعلاقاته الوطيدة مع كل من العراق، سوريا، واليمن الجنوبي محيطاً بذلك على دول الخليج الغنية بالنفط، كما كان يزكي الاتجاهات القومية المناوئة للغرب، لاسيما للولايات المتحدة التي كانت الحليف اللامشروط لإسرائيل.

يقول روبرت باريلسكي[1] : " فبدلاً من أن يسلك الاتحاد السوفياتي الطريق عبر تركيا وإيران إلى منطقة الخليج وبحر العرب، راح يحيط بمنطقة الخليج ببطء، ويقيم العلاقات، ويرسخ نفوذه، وفي عام ١٩٥٦ وصف محللو الاستخبارات الأمريكيون الاستراتيجية السوفياتية بقولهم إن موسكو " نجحت في اختراق الحدود الشمالية لمجموعة الدول المكونة لحلف بغداد "[2] .

ظهر الاتحاد السوفياتي في البداية وكأنه في سبيله لتحقيق نصر كاسح، عندما انهار نظام التحالف الذي تقوده أمريكا ضد الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وبحلول سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢، كانت دول الجنوب هي التي تتجه نحو موسكو، فقد انقلبت الموازين، يقول باريلسكي، الأمر الذي جعل روسيا تتسارع بمحاولة استرداد قدراتها الدفاعية على طول الحدود الجنوبية للإتحاد السوفياتي السابق.

كيف انهار وتفكك الاتحاد السوفياتي إذن بعد ذلك ؟

انهار هذا النظام انهياراً سريعاً بعد يناير ١٩٩١، حيث تم حل الاتحاد السوفياتي بعد مغادرة مخايل غورباتشوف، صاحب " البرسترويكة " في ديسمبر ١٩٩١ في ثلاث اجتماعات. حاول في الاجتماع الأول منها إنشاء تحالف يتكون من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء، وضم الاجتماع الثاني دول آسيا الوسطى كتجمع طبيعي للجمهوريات الإسلامية.

أما الاجتماع الثالث، فقد أعلن فيه قيام "كومونولث الدول المستقلة ". وكان للسياسة الخارجية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي هدفان رئيسيان يهمان دول الخليج بصفة مباشرة.

ومع ذلك، ورغم التفكيك، ضلت روسيا تسيطر بتأثيرها المستمر على الجمهوريات ذات التراث الإسلامي الموجودة في الجنوب وبدأت تبحث عن سبل لدعم علاقاتها بالدول الإسلامية، وسعت ثلاث دول منها أذربيجان، وكازخستان، وتركمنستان لتصبح دولاً رئيسية مصدرة للنفط والغاز، واستعادت وضعها العسكري، وعملت جاهدة لمنع

---

1 - المرجع السابق، ص ١٣٥.

2 - **Foreign Relations : « Summary from US Secretary of Defence Wilson to President Eisenhower, Dec11. 1956. P 374.**

الولايات المتحدة، وتركيا، وإيران وباكستان، والصين وغيرها من الدول في الوجود في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى الغنية بالثروات النفطية، بعدما لاحظت أن أغلب الشركات التي كانت تقوم بأكبر الاستثمارات النفطية في بحر قزوين (أذربيجان وكازاخستان خاصة) كانت تابعة لبريطانيا والولايات المتحدة.

وهكذا، مهما يكن من أمر ورغم انهيار النظام السوفياتي ككل، يمكن أن نقول حسب التحليل الذي ورد في مجلة "إنترناشيونال أفيرز " إنه على واشنطن أن تدرك أن روسيا لن تضحي بمصالحها وعلاقاتها الطيبة مع جيرانها من أجل إرضاء الولايات المتحدة، كما أن روسيا ليست لديها أية رغبة في مشاركة الولايات المتحدة في سياسة الاحتواء " تجاه هذا البلد أو ذاك (وهي سياسة معروفة لدى روسيا جيداً) ناهيك عن محاولة الإطاحة بحكومة ذلك البلد "[1].

1 - **Iran and Russian – US Relations « International Affairs n° 5 – 1995, PP 12 – 15.**

obeikan.com

المبحث الثالث

الشركات النفطية متعددة الجنسيات

وعلاقتها بالنظم السياسية الشرق – أوسطية

لا أحد ينكر حقيقة الاعتماد المتبادل بين العرب والعالم الغربي لا سيما أوروبا في مجال الاقتصاد النفطي، كيف يتجلى هذا الاعتماد؟

ما هي إماكنيات وفرص التعامل على هذا الأساس؟ وما هي الضغوط التي تجعل هذا الدعم شيئاً ضرورياً لا مناص منه؟

كل هذه التساؤلات تنصب في إطار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقات بين الدول العربية المصدرة للنفط والدول الأخرى غير المصدرة من جهة، والدول الغربية من جهة أخرى، لا سيما في الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه هذه الأطراف في قضية الصراع العربي– الإسرائيلي.

في الحقيقة، السؤال الرئيسي الذي يطرحه كل واحد منا في هذا الإطار هو: ما هي دوافع التوجه الاقتصادي للجماعة الأوروبية نحو المنطقة العربية ؟ وكيف يتم استمرار الصادرات النفطية إلى أوروبا والعالم الغربي ؟

تظهر دوافع التوجه الاقتصادي والتبادل التجاري من تطور عملية الاندماج الأوروبي من خلال ظهور هذه الجماعة كقوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في السياسات الدولية وصنع القرار في المحافل الدولية، خارج الولايات المتحدة، وبالخصوص في المنطقة الغربية.

المطلب الأول: استمرار الصادرات النفطية إلى العالم الغربي

ليس بودنا أن يشمل هذا المطلب، العالم الغربي بمفهومه الواسع مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، واليابان وأستراليا، ولكن ارتأينا أن نخصصه إلى العالم الغربي بمفهومه الأوروبي المحدود. ونظراً لكون هذه الجماعة ذات تجربة قديمة وفعالة في الميدان السياسي والاقتصادي، فإن السياسات الخارجية الاقتصادية للجماعة الأوروبية

تعد أداة هامة لتحقيق دعم الدول المستقلة وتحقيق روابط التعاون التجاري والتكنولوجي، وبالتالي طرفاً مهماً في الساحة العربية والدولية.

لذا، ارتأينا أن نبرز مدى دعم المجموعة الأوروبيّة، ومن ثم دورها العالمي عن طريق السعي إلى اكتساب مجالات عديدة لأنشطتها الإنتاجية والتسويقية في ميدان النفط ومبادلاتها الخارجية كسبيل لدعم موقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الشمال أمريكية واليابانية.

تشير الدكتورة نادية محمود مصطفى في شأن التعاون المميز بين أوروبا والعالم الثالث بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة أنه ما كان بمقدور أوروبا أن تسعى لتدعيم استقلالها في مواجهة الولايات المتحدة. ومن هنا كان اعتراض هذه الأخيرة على هذا التعاون، ولهذا كله، فإن أوروبا الجماعية، بعد أن غابت سياسياً عن المنطقة، وبعد تراجع نفوذها أمام القوتين العظميين بحيث لم يعد يتناسب ذلك النفوذ مع تاريخ علاقاتها الممتدة المتنوعة مع المنطقة، أضحى بمقدورها أن تستعيد ما كان لدولها منفردة من أهمية سياسية وذلك بإحياء العلاقات الاقتصادية بينها وبين الأقطار العربية.[1]

إذن، ما هو حجم المصالح النفطية الأوروبية في المنطقة العربية بالنسبة للمصالح الأمريكية ؟ وأين يوضع النفط في العلاقات العربية الأوروبية ؟

بعد أزمة الطاقة الناجمة عن حرب رمضان كان استخدام النفط كسلاح اقتصادي بمثابة الدافع المباشر والمحرك للدعوة إلى الحوار العربي ـ الأوروبي. هناك بعض المعطيات التي تبرز آثار الأزمة النفطية على المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط.

❖ كانت أوروبا تستورد سنة ١٩٧٣ (أي سنة الحرب العربية- الإسرائيلية) ٨٥% من احتياجاتها من النفط الشرق أوسطي.

❖ وفي سنة ١٩٧٧، انخفضت هذه النسبة إلى ٦٥%.

من هنا يتضح مغزى شدة حساسية الترابط الاقتصادي العربي ـ الأوروبي بالقضية الفلسطينية وتأثير حظر النفط العربي على أسعار البرميل من جهة، وعلى استراتيجية

---

1 - انظر لمزيد من المعلومات: " أوروبا والوطن العربي " لـ: د. نادية محمود محمد مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية. ط ١ بيروت ٢٠٠١، ص ١٩٩.

المادة الطاقوية للعالم الغربي. ومن ثم، تم تسييس قضية النزاع العربي – الإسرائيلي وربطه بالعلاقات الاقتصادية ولا سيما النفطية في التعامل مع الدول الأوروبية، بل صارت تنعكس بصفة خاصة على مؤشرات أخرى في الميادين التجارية الأخرى.

كما أن أوروبا، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى من جهتها لتحسين صورتها تجاه دول الشرق الأوسط والعالم العربي وحماية مصالحها، فإن سياستها في التجارة الخارجية مع هذه المنطقة تبقى مع مر الزمن تمثل نسبة هامة من إجمالي الدخل القومي لأوروبا أكبر من نظيرتها بالنسبة للولايات المتحدة[1].

لقد عانت أوروبا بالفعل من عواقب أزمة النفط بعد سنة ١٩٧٣ بحيث اختلفت الاقتصاديات القومية الأوروبية من حيث درجة إصابتها وتأثيرها من هذا الحظر غير المرتقب من طرف المجموعة العربية المصدرة للنفط. وكان الإقتصاد الفرنسي أكثر تأثراً بهذه الأزمة مقارنة بالاقتصاد البريطاني والألماني من حيث درجة الاعتماد على النفط العربي، مما أدى كل هذا إلى عدم استقرار اقتصادي وكذا التضخم، والمشاكل النقدية، والمالية، الناجمة عن ارتفاع أسعار برميل النفط إلى غير ذلك من العواقب السلبية.

" كان على الدول الأوروبية أن تختار ثلاثة بدائل للتعامل مع الأزمة النفطية، إما انتهاج خط جديد للعلاقات الجماعية مع الحكومات العربية، أو تبني سياسات قومية تقوم على الاتفاقات الثنائية مع الحكومات العربية النفطية، أو تبني الخط الأمريكي الداعي إلى تكوين تكتل للدول المستهلكة للنفط، ولقد أخذت الجماعة الأوروبية بالبدائل الثلاثة معا[2].

وهكذا، أدى البديل الأول الدعوة إلى الحوار العربي ـ الأوروبي. وبالرغم من وضوح البعد النفطي في وقائع وجذور مولد الحوار إلا أنه لم يعبّر عن موضوع النفط رسمياً بالرغم من أنه كان المحرك الرئيسي للأزمة، وبالتالي للحوار الحقيقي لأنه غلب عليه

1 - **Sehomo Z. Katz : « les super-puissances au Moyen-Orient et l'idée de la guerre limitée », International Problem, vol XI, N° 1-2 (July 1971), p 32.**

2 - انظر المرجع السابق " أوروبا والوطن العربي "، ص ٢٢٣.

محور الحوار بين الشمال والجنوب الذي بدأ تنظيمه في هذا الإطار حيث صار يغطي مصالح المنتجين والمستهلكين معاً، وليس البلدان العربية فقط.

ويعتقد بعض الخبراء أن الحوار ولد من أزمة الطاقة بعد استخدام سلاح النفط في سنة ١٩٧٣، وكان النفط الغائب رقم واحد في هذا الحوار بينما تم التطرق إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفنية الأخرى في إطار الحوار الجديد أي التبادل شمال – جنوب، حيث ذابت فيه العناصر العربية ضمن عنصر العالم الثالث. بينما يعتقد البعض أنه كان نتيجة اتفاق غير مباشر على عدم مناقشة موضوع النفط في اجتماعين دوليين في آن واحد. وكان الحوار شمال – جنوب قد بدأ تنظيمه وكان الجانبان يريان أن هذا المحفل لم يكن أكثر ملاءمة لمناقشة موضوع النفط.

لقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين العلاقات الأوروبية الأمريكية وبين مشكلة الطاقة العالمية على نحو أبرز مدى رغبتها في استعادة السيطرة على هذه المشكلة والانفراد بقيادة التحالف الغربي. لذا، رفضت أوروبا أن تقوم بأي دور في المنطقة حتى لا تحقق مكاسب منفردة دون مراعاة المصالح الغربية الأخرى، لا سيما الأمريكية حتى اندلعت الاختلافات بين الآراء الأمريكية والأوروبية، وبصفة خاصة الفرنسية التي كانت لها سياسة خارجية عربية ملائمة للدول العربية لا سيما فيما يخص القضية الفلسطينية.

ومعلوم أنه نظراً للتوجه الأمريكي المنحاز لإسرائيل، أرادت الولايات المتحدة أن تواجه تكتل الدول المنتجة للنفط سواء ضمن منظمة أوبك أو أوابك بتكتل مماثل للدول المستهلكة.

ولتبني سياسة طاقوية غربية مشتركة دعت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر بواشنطن في شهر فبراير ١٩٧٤،[1] رداً على سياسة الحظر العربية للنفط. والجدير بالذكر أن فرنسا أعلنت رفضها لهذه السياسة الأمريكية معتبرة أنها محاولة لفرض سيطرتها على المجموعة الأوروبية بشكل جديد، وبينما طلبت فرنسا (المعروفة بموقفها المستقل آنذاك) من الأعضاء الأوروبيين أن لا ينحازوا بصفة عمياء وراء الاملاءات الأمريكية لسياستها

1 - **Ginewski : « la politique européenne et américaine d'Israël » Op.Cit. p p 75 – 77.**

النفطية، ولكن جاء انحياز باقي الدول الأوروبية إلى الموقف الأمريكي تاركة فرنسا في عزلتها وهي تدافع عن أسلوب الاتفاقات الثنائية مع الدول النفطية.

وبعد أن رفضت فرنسا الانضمام في مؤتمر واشنطن إلى فكرة تأسيس الوكالة الدولية للطاقة، قبلت الولايات المتحدة في الأخير وبعد مشاورات حادة مع الحكومة الفرنسية اقتراح هذه الأخيرة بعقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي الدولي يبحث كل المشاكل التي تطرح بين الدول الصناعية والدول النامية وليس مشكلة النفط فقط. ويشهد على الجزائر أنها لعبت دوراً هاماً في المبادرة بالدعوة إلى مثل هذا اللقاء بدلاً من دراسة الاختلافات الناجمة عن النفط فقط.[1] ولقد عقد هذا المؤتمر في باريس في شهر أفريل سنة ١٩٧٥، ولكنه انتهى بالجمود بعد ذلك ولم يسفر الحوار بين الشمال والجنوب عن تقدم حقيقي[2].

ومهما يكن من أمر، فكل هذه التدخلات داخل المعسكر الغربي كانت تدل على شيء رئيسي في مجال العلاقات الدولية، وكان كافياً لتحقيق التصالح بين البعدين الغربي والعربي ومؤشراً على أن أوروبا لا يمكن أن تقف طويلاً ضد إرادة الولايات المتحدة، وأن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تسكت طويلاً على تحرك أوروبي مستقل عنها في المنطقة العربية بصفة خاصة وفي العالم الثالث بصفة عامة. ولكن، ظلت الدول الغربية كلها سائرة على طريق واحد مهما تكن الاختلافات، ترسم سياسة منسجمة لمصالح غربية مشتركة، تتقدم على صعيد تطوير بدائل الطاقة وتخفيف التبعية عن النفط العربي، مما أثرت هذه القضايا على قوة الحوار العربي الأوروبي.

هنا يتضح الأمر على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سواء أكانت مجتمعة أم منفردة، لا توازي الثقل العسكري والتأثيري للولايات المتحدة في الدول العربية المنتجة للنفط خاصة في دول الخليج. لذلك، يؤدي الأوروبيون دوراً مسانداً وليس دوراً رئيسياً مستقلاً كما يتضح ذلك من مشاركتهم في التحالف الذي حرر الكويت من الاجتياح العراقي في حرب الخليج الثانية. وسيستمر هذا الدور المساعف والمساند للقوة العظمى بقدر ما تتشابك المصالح الأوروبية مع المصالح الأمريكية في منطقة الخليج، رغم أن

---

1 - **Ginewski : « La politique européenne et Américaine d'Israél », Op. Cit, pp 75.-77.**

2 - انظر كذلك: " أوروبا والوطن العربي "، المرجع السابق.

هذه المصالح تتفاوت بعض الشيء، خاصة فيما يتعلق بالعراق أو القضية الفلسطينية، والتي سنتطرق إليها فيما بعد في الإطار المناسب لهذا الموضوع.

المطلب الثاني: سياسة مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمات

كنا قد تطرقنا في المطلب الأول من المبحث الثاني إلى الحرب العراقية الإيرانية أي حرب الخليج الأولى، كما أشرنا إلى اجتياح الكويت من طرف العراق الذي سنخصص له جزءاً كاملاً في آخر البحث (حرب الخليج الثانية) وما نجم عن هذين الحربين من دمار وتخريب. وإذا تكلمنا عن العراق وحده، فقد شن هذا البلد خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ حربين مدمرتين على دولتين مجاورتين، مشعلاً بذلك فتيل الصراع لسنوات طويلة، تكبد خلالها هو وغيره من الدول المجاورة خسائر بشرية ومادية ودماراً اقتصادياً ليس له مثيل في التاريخ الحديث لمنطقة الخليج.

ويرى معظم المحللين السياسيين أن تقدير الخسائر التي لحقت بالبنية الأساسية العراقية لم تكن كما كان الكثير يتصور إذ أن الدمار لم يكن شديداً كما كان يعتقد في بادئ الأمر. كما أن معظم ما تم تدميره من مرافق قد تم إصلاحه مرة أخرى.

إذ أن عقوبات الأمم المتحدة بالمقابل أدت إلى أضرار تفوق أضرار الحرب كلها كما أن الخسائر البشرية والنفسية الناجمة عن حصار الأمم المتحدة ربما أدت به إلى خسائر فاقت الدمار المادي والبشري الناجم عن الحربين اللتين خاضهما العراق في هذه الفترة بالذات. وكان ختام تدميره بالتآمر عليه مع الولايات المتحدة التي أدى بها الحال إلى احتلاله والقضاء على رئيس الجمهورية صدام حسين ونهب أمواله وثرواته مباشرة منذ مارس ٢٠٠٣، تحت غطاء " الشرعية الدولية " والقضاء على "أسلحة الدمار الشامل " ومكافحة الإرهاب "، الأمر الذي أعطى لحكومة جورج بوش الابن كامل الحرية للسيطرة على هذا البلد الغني بثرواته النفطية، بعد ان بادر أبوه جورج بوش الأب بشن حرب " عاصفة الصحراء "، ولكن لم تساعده الظروف إلى الذهاب بالإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين حيث كان هدفه تحرير الكويت من قبضة صدّام فقط وفرض العقوبات عليه.

لاشك أن الحربين اللذين شنهما العراق ضد جيرانه، ولا سيما اجتياح الكويت تركتا تداعيات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما الكويت بالدرجة الأولى، والمملكة العربية السعودية بالدرجة الثانية، وكذا بقية دول المنطقة.

يقول د. عبد الخالق عبد الله: " مرت هذه الدول وخاصة الكويت خلال فترة غزو العراق للكويت بكارثة وطنية وبمحنة حياتية حقيقية يصعب تجاوزها أو حصر آثارها السياسية والاجتماعية والنفسية العميقة. فالكويت التي عاشت احتلالاً بشعاً وعابثاً، أصيبت في الصميم خاصة بعد أن أدى الغزو إلى مقتل ٢٠٠٠ شخصاً واختفاء أكثر من ٥٠٠ آخرين، بالإضافة إلى تشريد ٢٠٠٠٠٠ من الشعب الكويتي إلى الخارج بعد أن فقدوا كل ممتلكاتهم وتحولوا خلال فترة الاحتلال إلى لاجئين ".[1]

ويضيف نفس الكاتب: " لقد وجدت الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي نفسها فجأة بدون مقدمات في حالة حرب مع دولة عربية يقودها نظام سياسي عدائي لا يعرف صانع القرار فيها سوى لغة العنف. كانت تجربة الغزو قاسية وفاصلة وشكلت بالنسبة لهذه الدول أكبر تحد سياسي معاصر وكشفت عن ضعفها الشديد بما في ذلك ضعف السعودية التي أكدت أنها كبقية الدول الصغيرة غير قادرة على الدفاع عن أراضيها وثرواتها الوطنية دون الحماية الخارجية العاجلة.[2]

بعد نهاية هذه الأزمة مع العراق، بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج تستخدم لغة معتدلة وسياسات التهدئة وتخفف من موقفها المتشدد بشكل جوهري تجاه صدام حسين لاحتواء أي أزمة مستقبلية معه، ولاسيما أن الأمم المتحدة كانت ترى أن صدام حسين كان مستمراً في تطوير وإخفاء أسلحة الدمار الشامل. الأمر الذي يعني أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي كانت تدرك نوايا العراق جيداً، على الأقل على المدى القريب.[3]

---

1 - د. عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٨، ص ١٦٠.

2 - نفس المرجع، ص ١٦٠.

3 - انظر: « Saudi Prince Seeks End to Iraq Sanctions », International Herald Tribune, Dec. 14, 1995, p 2.

إذا اختارت دول مجلس التعاون الخليجي أن تخفف موقفها المتشدد آنذاك، فمن المؤكد أن ذلك سوف يكون مصدراً للاحتكاك مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لن تقبل أي تطبيع للعلاقات مع العراق ما دام صدام حسين في السلطة[1].

إن اللغة المتطرفة التي كان يستخدمها صدام حسين ومغامراته العسكرية التي كان يقوم بها من وقت لآخر، بالإضافة إلى تزايد الوجود العسكري الأمريكي، كل ذلك كان يعمل على استمرار تشويه النصر العسكري للتحالف "عاصفة الصحراء" من الناحية السياسية في منطقة الخليج على نطاق مكثف وباهظ التكاليف.[2]

من ناحية أخرى، وبعد أن حولت الولايات المتحدة صورة صدام إلى شيطان، فإنها في هذه الحالة ليست في وضع يسمح لها بإقامة علاقات سياسية سليمة – ناهيك عن إقامة علاقات ودية – مع حكومة صدام التي أصبح بقاؤها في السلطة يسبب حرجاً للولايات المتحدة. وهكذا يمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بأمن الخليج كانت وما زالت رهينة الأسلوب الذي كانت تتبعه إدارة الرئيس بوش الأب قبل اندلاع الصراع مع العراق.[3]

إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين سنة ١٩٩١، ومنذ أن أخذت الولايات المتحدة المسار العالمي لوحدها وأخذت على عاتقها دور الدولة الضامنة للأمن في منطقة الخليج، بدلاً من بريطانيا في الستينات والسبعينات، حاولت أمريكا أن تحافظ على استقرار المنطقة، من خلال المحافظة على توازن تقريبي في القوة العسكرية بين أقوى دولتين في الخليج، وهما العراق وإيران، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من السياسات المساعدة لتحقيق أهدافها. وهذا معناه أنها كانت تسعى أولا إلى دعم النظام الملكي في إيران ضد النظام الاشتراكي المعادي للغرب في العراق.

---

1 - انظر:

Georgie Aune Geyer, « Gulf War and a Gap of Unfinished Victory », Washington Times, January 17 th, 1996, p 11.

2 - انظر: **Air Force Times, October 1995 (spingfield VI), p 23.**

3 - " مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية "، ورقة عمل قدمت في كتاب " أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٩٣.

ولكن حساباتها الأمنية تغيرت تغيراً جذرياً مع سقوط الشاه وظهور النظام الثوري.[1] ونعرف ما آلت إليه الأوضاع وبالتوترات بين طهران وواشنطن منذ أزمة حجز الرعايا الدبلوماسيين الأمريكيين في إيران إلى تصنيف إيران في خانة " محور الشر".

وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، كانت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي تؤيد العراق، بقصد إحباط محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للهيمنة على المنطقة، ليس لأن الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تقبل أن يفرض صدام حسين هيمنته على المنطقة، إذ أن تأييد الولايات المتحدة ودول الخليج العربية للعراق كان في الواقع تحالفاً نظرياً ضمنياً وتكتيكياً لخدمة مصالح استراتيجية أكبر في المنطقة، ضد الثورة الإسلامية الإيرانية.

"فلم يكن ذلك الوضع يختلف عن موقف الدول الأعضاء في ائتلاف "العالم الحر" التي أذعنت لهيمنة الزعامة الأمريكية ليس حباً بالولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كراهية للاتحاد السوفياتي السابق"، يقول جوزيف موينهان.[2] ليضيف قائلاً: "ونظراً لأن هذه الائتلافات بطبيعتها ائتلافات مؤقتة، فمن المهم أن نتساءل عن الظروف التي يمكن أن يتغير فيها ولاء أطراف التحالف المعادي لصدام حسين، والذي نجح في إخراجه من الكويت – بما فيهم الولايات المتحدة...

ويوضح نفس الكاتب في دراسة أخرى بأنه مهما كان الأمر، ونظراً لاحتواء نفس المواقف وتقارب الآراء التكتيكية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، كان كل من الأطراف الأعداء لصدام، ولا سيما الولايات المتحدة يسعى لتحسين علاقاته مع العراق، مرة أخرى، خاصة إذا خرج صدام من مسرح الأحداث، باعتبار أن العراق قوة إقليمية مهمة جداً للولايات المتحدة بالخصوص نظراً لمصالحها النفطية والاستراتيجية، بحيث لا تستطيع أن تتجاهل قيمته المادية والاستراتيجية ولا

---

1 - نفس المرجع، ص ٩٢.

2 - **Joseph Moynihan : « Information Warfare : Concepts, Boundaries and Employment Strategies », the Emirates Occasional papers, n° 07, 1997 .**

تستطيع الاستمرار في التعامل مع هذه القوة بأسلوب "الاحتواء " إلى ما لا نهاية، وإن اقتضى الأمر التخطيط للإطاحة بصدام لتصفية حسابه فيما بعد.[1]

كما أن الوضع آنذاك للسياسات الإيرانية كان يوحي بأن هناك احتمالاً قوياً أن تتطلع الولايات المتحدة في المستقبل إلى " كبح جماح الأطماع الإيرانية، عبر إقامة علاقات أفضل مع العراق "،[2] لا سيما بواسطة الشركات النفطية متعددة الجنسيات والشركات الأخرى التي تمركزت أكثر فأكثر من أجل أخذ جل الصفقات لمشاريع إعادة الإعمار وتشييد البنى التحتية التي دمرت من جراء الحرب.

ويقول جوزيف مونهان في هذا الشأن وكأنه تنبأ باحتلال العراق وتغيير قيادته بسلطة خاضعة للقوة الأمريكية مثلها مثل قادة دول مجلس التعاون، قائلاً :

" إذا ما أراد الشعب العراقي تغيير نظام صدام لتحل محله حكومة أخرى أقل ولعاً بأسلحة الدمار الشامل، وأكثر استعداداً لحل المنازعات من خلال التشاور مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة، عندئذ يمكن، بل ومن المرجح، أن يظهر قدر أكبر من المرونة في السياسة الأمنية الأمريكية ".[3]

كيف كان إذن من الممكن التعامل مع الأزمات في منطقة غنية بالنفط مثل منطقة الخليج ؟ وما كان الدور الذي كان على مجلس التعاون الخليجي أن يلعبه في ظل السيطرة الأمريكية بعد سحب قوات صدام من الكويت ووضع بلده تحت الحصار التام؟

بعد أزمة الخليج الثانية، اختلف الوضع تماماً وبرزت سياسة أمريكية نشطة وجديدة ومختلفة عن الأسلوب الحذر وغير المباشر الذي اتبع في السبعينات والثمانينات. فالسياسة الأمريكية تنطلق من الاعتقاد بأن للولايات المتحدة الآن حقوق سيادية في المنطقة الخليجية تتجاوز مجرد المصالح الحيوية "، يضيف مونهان.

---

1 - وذلك فعلاً ما حصل بعد احتلال العراق في مارس ٢٠٠٣.، بعد تخطيط مستمر لاحتواء الوضع استراتيجياً والإطاحة بالرئيس العراقي، وضرب ميثاق الأمم المتحدة عرض الحائط.

2 - انظر:

Phebe Marr, « US – GCC security relations : Differing Thread Perceptions, Strategic Forum, n° 39, August 1995 – Washington, D. C (National Defense University)

3 - وكان ذلك في ورقة قدمها لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المرجع السابق، ص ٩٣.

عند رسم السياسة الأمريكية المتعلقة بأمن الخليج للتعامل مع الأزمات، فإن واضعي هذه السياسة يدرجون في تخطيطهم العناصر اللازمة للتعامل مع الأزمات التي قد تصل إلى حد "الاحتمالات الطارئة الإقليمية الكبرى"، أي الأحداث التي تأخذ تقريباً حجم الغزو العراقي لدولة الكويت : وتتطلب التعامل معها بالحجم نفسه لعملية " عاصفة الصحراء " التي تم خلالها نشر أكثر من ٥٠٠ ألف عسكري أمريكي في المنطقة، إذ أن الاستجابة للتعامل مع الأزمات في منطقة الخليج يهدف إلى إعداد القوات العسكرية الأمريكية وتزويدها بالمعدات للتعامل مع الحرب التقليدية الشديدة التركيز في المنطقة.[1]

من بين الانتقادات المهمة التي تتعرض لها سياسة التعامل مع الاحتمالات الطارئة الإقليمية الكبرى، أنها تخضع لقيود في التعامل مع الأزمات الأقل أهمية، ولا تتمتع بالفاعلية الكافية في مواجهة الصراعات التي تصل إلى مستوى الحرب، وكذلك مع ما يسمى بالإرهاب وأنشطة الحروب السياسية. ويمكن القول بأن احتمال حدوث الأزمات الأقل خطورة أو حدوثها بالفعل على شكل عنف سياسي لا يعرف مصدره، قد يشتد بسبب استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بصورة مكثفة...[2]

إذا افترضنا أن هناك ضرورة للاحتفاظ بالوجود الاستعدادي السريع في منطقة الخليج على المدى البعيد، فإن أكبر تحد أمام المخططين العسكريين الأمريكيين سوف يكون الإبقاء على توازن بين هدفين، يبدو أنهما متعارضان إلى حد ما: وهما ردع الأزمات الإقليمية الكبرى من خلال عمليات الوجود الاستعدادي العسكري السريع، وتجنب ما يؤدي إلى أية أزمات محدودة بسبب شدة وضوح هذا الوجود للقوات العسكرية الأمريكية.

إن العلاقات الأمنية الناجمة عن حرب الخليج الثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي تخدم في الحقيقة ثلاث مصالح مهمة ومتشابكة من وجهة

---

1 - المرجع السابق، ص ١٠٣.

2 - نفس المرجع، ص ١٠٣.

النظر الأمريكية، وهي القوة الراعية للأمن في المنطقة خوفاً من أي تهديد خارجي،[1] وهي حسب الكاتب مونيهان:

١ ـ استمرار الحصول على الموارد النفطية لمنطقة الخليج بدون توقف.

٢ ـ إيجاد قاعدة عسكرية للعمليات في المنطقة، تحسباً لقيام أي خصم معارض لعملية السلام في الشرق الأوسط بشن العدوان على أي شريك في هذه العملية.

٣ ـ ومنع إيران والعراق من تحقيق السيطرة العسكرية والسياسية في هذه المنطقة المهمة من الناحية الاستراتيجية.

إن درجة التقاء المصالح القومية لكل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي هي التي تحدد طبيعة العلاقة الأمنية في الحاضر والمستقبل.

ويرى نفس المحلل أنه إذا عاد العراق أو إيران إلى الظهور كخصم عسكري على المدى البعيد، فعندئذ سوف يكون على الولايات المتحدة أن تلتزم بالبقاء طويلاً في منطقة الخليج، وسيكون ملزماً على دول مجلس التعاون أن تقبل هذا الوجود العسكري لمصلحة الطرفين. ويلاحظ أن احتمال استمرار علاقة عدائية طويلة المدى مع إيران يفوق احتمال استمرار مثلها مع العراق. فالولايات المتحدة ترى أن نزاعها مع العراق بعد حرب الخليج الثانية هو نزاع مع رئيسها. وإذا تغير النظام وجيء برئيس يخدم المصالح الأمريكية، فلا داعي للبقاء طويلاً هناك مع ربطه علاقة ولاء ومصالح. لذلك فإن حاجة واشنطن إلى " كبح جماح إيران " قد تدعوها على الأقل إلى استمالة أي زعيم يخلف صدام حسين ويبدي استعداداً للتفاوض بحسن النية، وذلك إن لم تحاول الاتفاق معه.[2]

بصفة أخرى، فإن الروابط الاجتماعية والثقافية بين مواطني دول مجلس التعاون والمواطنين الأمريكيين محدودة نسبياً ، فإن أي تغيير في العلاقات الأمنية سوف يحدث بسرعة نسبية، رداً على أي تغيير في المصالح القائمة بين الطرفين، أي أنه إذا انخفضت

---

1 - مفهوم التهديد الخارجي هنا هو بالدرجة الأولى القوتان الإقليميتان اللتان صنفتهما واشنطن في " محور الشر " أي العراق وإيران، ثم التهديد السوفياتي آنذاك أو أي خطر من دولة أخرى لا تدخل في إطار النفوذ الأمريكي.

2 - المرجع السابق، ص ١٠٦. انظر كذلك :

Gary Sick : « Iran, the Adolescent Revolution », Journal of International affairs, vol 49, n° 1, summer 1995, pp 145 – ١66.

أهمية نفط منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة ــ وهي صاحبة المصلحة الأولى هناك – فسوف تعمد واشنطن مع مرور الوقت إلى إعادة تقويم سياستها الأمنية الخاصة بأمن الخليج، وهو ما سيحدث أيضاً إذا رأت دول مجلس التعاون أن أضرار الوجود العسكري الأمريكي المكثف في أراضيها تفوق منافعه[1].

في حقيقة الأمر، يرى عبد الخالق عبد الله أن الولايات المتحدة هي التي خاضت المعركة ضد العراق وهي التي انتصرت في الحرب وهي التي ينبغي أن تجني كل ثمار انتصارها الباهر. وعليه فإنها سوف تقوم بكل ما ينبغي القيام به من أجل الحفاظ على مصالحها وتعزيز نفوذها بشكل مستقل ودون الحاجة للرجوع إلى أي طرف إقليمي أو دولي وبأقل قدر من الاعتبار لدول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك الدول الصديقة. إن الولايات المتحدة تتصرف الآن وكأن لها الحق في إدارة شؤون هذا النظام وبالتالي التأثير في قضاياه وتحديد أولوياته بما يتناسب مع حقيقة أنها هي اليوم القوة الحاكمة والمهيمنة في النظام الإقليمي الخليجي كما هو الشأن في كل أنحاء النظام العالمي الجديد.[2]

إن السياسة الأمريكية الراهنة لها نفس السمات الإمبريالية والتدخلية التي كانت تميز السياسة البريطانية الاستعمارية قبل الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١. قبل عام ١٩٧١ كانت بريطانيا هي القوة العظمى وهي التي تدير الأمن وتحمي الدول وتقرر السياسات وتفرض الوقائع بما يتناسب مع اعتباراتها الإمبريالية. كذلك الولايات المتحدة هي الآن القوة العظمى التي تدير الأمن وتملي السياسات الداخلية والخارجية على دول مجلس التعاون الخليجي ويبدو أنها ستظل كذلك لفترة طويلة قادمة.[3]

لقد بات حتمياً أن الوضع صار مفروضاً على دول مجلس التعاون الخليجي في تسيير أمورها بالنيابة عن القوة العظمى الموجودة في الساحة أي الولايات المتحدة الأمريكية، فليست هناك سياسة خليجية مستقلة لتسوية الأزمات بدون رعاية البيت الأبيض الذي يعتبر من جهته أن سياسة النفط والطاقة من صنع السياسة الخارجية الأمريكية ولو

---

1 - نفس المرجع، ص ١٠٥.

2 - د. عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، المرجع السابق، ص ١٦٢.

3 - نفس المرجع، ص ١٦٢.

كانت مسيرة من طرف الشركات النفطية العظمى التابعة لها، ولا ندري من يحكم من في الولايات المتحدة لمّا يتعلق الأمر بمسألة الطاقة إذ أن معظم الحكام الأمريكيين لهم صلة مع النفط.

إن النتيجة الحاسمة لغزو العراق للكويت هي أمركة النظام الإقليمي الخليجي وعودة الأوضاع السياسية فيه إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٧١.[1] لقد فقدت دول هذا النظام بسبب هذا الغزو وبسبب الحرب العراقية الإيرانية بل وبسبب صراعاتها وخلافاتها الدائمة والمتجددة التي لا تنتهي. سيطرتها على شؤونها وسلمت إدارة هذا النظام للقوى الأجنبية. هذه الدول هي الآن أمام حقيقة أن أمنها ومصيرها ومستقبلها وبقاءها واستمرارها، كلها قد أصبحت قضايا خارجة عن سيطرتهم المباشرة ويتم تقريرها من قبل القوى الخارجية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح نفوذها قائماً في كل مجال وفي كل زاوية.[2]

وكما أكدت أحداث وتطورات السنوات الماضية، فإن على هذه الدول أن تتعامل مع حقيقة أن حالة التوتر والصراع وعدم الاستقرار هي الحالة السائدة وهي القاعدة الحاكمة والسمة السياسية البارزة في حين أن الأمن والاستقرار والتعايش السلمي بين دول الخليج هو الاستثناء، لأن علاقة هذا النظام الإقليمي هي علاقة إجبارية ومقيدة مع مصالح الغرب ولأنها منطقة حيوية استراتيجية، غنية بثرواتها التي تخدم في الحقيقة تنمية الغرب وتطوير تكنولوجيته، لأن الخليج العربي " هو اليوم وبكل المعايير والمقاييس السياسية والعسكرية والاستراتيجية خليج أمريكي، ويبدو أنه سيظل كذلك حتى آخر قطرة نفط ".[3]

إن هذه الدول تواجه اليوم مجموعة متداخلة من التساؤلات القلقة والمصيرية المتعلقة بالأسباب العميقة والعوامل التاريخية والمعاصرة التي أدت إلى اندلاع الحرب العراقية

---

1 - قد يدخل هذا السيناريو في التخطيط الأمريكي لتصفية حسابات دول الخليج بعد قرارها لحظر النفط المفروض على الغرب في حرب رمضان (١٩٧٣)، أي الأخذ بالثأر على هذه البلدان اليوم.

2 - د. عبد الخالق عبد الله، نفس المصدر، ص ١٦٢.

3 - بدر الدين عباس الخصوصي " اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣١، يوليو ١٩٨٢.

الإيرانية وقيام العراق بغزو الكويت والتي أدت إلى استمرار الاضطرابات والنزاعات والتدخلات الأجنبية في منطقة الخليج.

أخيرا، السؤال والتحدي الرئيسي الآن هو: هل تمكنت دول الخليج من إنهاء خلافاتها واحتواء أزماتها ؟ وهل ستتمكن هذه الدول من إيجاد معادلة أمنية معقولة ومقبولة تمنع تكرار وتجدد التوترات والصراعات الدامية فيما بينها، والتي جلبت ما فيه الكفاية من الخسائر البشرية والاقتصادية والتنموية لسنوات عديدة ؟ هل ستنتهي الحروب في دول الخليج ؟ وهل ستشهد هذه المنطقة المزيد من التوترات والصراعات أم ستعيش يوماً ما فترة من الهدوء والاستقرار ؟

الجواب هو التطور الأخير الذي طرأ مع احتلال العراق بأكمله من قبل الولايات المتحدة، مع ما تمليه السياسة الأمريكية من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة. ولعل هذا أحسن جواب على كل هذه التساؤلات، ذنب هذه المنطقة ستبقى هكذا متوترة ما دامت غنية بالذهب الأسود إلى آخر يوم تنضب فيه هذه الخيرات الطاقوية.

المطلب الثالث: تفاعل بين قوى السوق والسياسة

في بداية التسعينات من القرن الماضي شكل انهيار الاتحاد السوفياتي وخروجه من الواجهة الدولية كقوة عظمى رئيسية وموازية للقطب الغربي الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فرصة ثمينة لا مثيل لها للعالم الغربي. وقد كنا لاحظنا كيف تصرفت الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج الأولى، والثانية (عاصفة الصحراء) حيث كانت لها الأيادي مطلقة لفرض القوة والتدخل " لتحرير الكويت " من قبضة العراق، وبالتالي فرض هيمنتها كاملة، تجاه تسيير الأزمات في منطقة الخليج بدون منافس. وهكذا، برز العملاق الأمريكي كقوة أحادية لا منافس لها على الإطلاق، سواء في الساحة الخليجية، ساحة الثروة النفطية، أو على الساحة الدولية، تملك خيار السيطرة والسيادة على كل شيء بداية من الاقتصاد والسياسة مروراً بالتجارة والوسائل المعلوماتية والتكنولوجية بمختلف أنواعها، والبنوك وغيرها من مقومات السيادة والسيطرة على العالم. فاستطاعت في ظرف فترة زمنية قصيرة أن تصبح القوة الدولية العظمى وأن تطوق العالم بطوق يصعب الإفلات منه ببساطة، وخاصة في مناطق ذات

نفوذ يتعلق بمصالحها التجارية والاستراتيجية والسياسية مثل منطقة الخليج والشرق الأوسط، بما في ذلك الحفاظ على أمن إسرائيل الحليف بالدرجة الأولى لواشنطن.

وقد وصف وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبر فيدرين (VEDRINE Hubert) الولايات المتحدة بأنها " قد أصبحت قوة عالمية تجاوزت مكانتها مصطلح القوى العظمى لتمتد على الاقتصاد، والعملة، والمجالات العسكرية، وطراز الحياة، واللغة، والمنتجات الثقافية الكبرى التي تغرق العالم، وتشكل الفكر، وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة. وأصبحت كثير من دول العالم تعتمد عليها في رعاية مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، لدرجة أن الكثير يجادل بأن العولمة ليست سوى قناع أمريكي لغزو الأرض والمحيط والسماء، فوصفتها مجلة ديرسبيغل (Der Spiegel) الألمانية ـ أي العولمة ـ بأنها نوع من الأصنام والأيقونات الأمريكية الآخذة في تشكيل العالم، من كاتمندو إلى كينشاسا، ومن القاهرة إلى كاركاس، فالعولمة ترتدي لافتة كتب عليها: " صنع في الولايات المتحدة الأمريكية " (Made in USA).[1]

ولكن كما هو معروف فإن القوة ثمنها باهظ، وللسيطرة ضريبة لابد من دفعها للاستمرار والبقاء. فإذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار والبقاء كقوة منفردة وأحادية في عالم أصبحت فيه السيطرة استراتيجية صعبة للغاية في ظل صغر المساحة الدولية بفعل التكنولوجيا والمعلومات وغزو الفضاء والعولمة، فلا بد لها من أن توازن قوتها ما بين رغبات الداخل وطموحات الخارج. وببساطة أن تصبح هي نفسها الهواء الذي لابد أن تتنفسه الأحياء البشرية، أي أن تعيد رسم الجغرافيا والديموغرافيا وجميع الأيديولوجيات بشكل يلائم مساحة خريطتها الجديدة.

رغم ذلك، فإن العديد من استطلاعات الرأي تؤكد أن نصف الجمهور الأمريكي يعتقد أن أمريكا آخذة في التقلص من قوتها ونفوذها، أو التراجع إلى الوراء وإعادة رسم سياستها الاقتصادية والاندماج مع الدول الأخرى من أجل خلق توازن اقتصادي ما بين قيمة الاستهلاك ومستوى الصادرات وبالتالي تزايد حاجتها إلى الآخرين. ومن هذا المنطلق

---

1 - وليام دروزدياك: " حتى الحلفاء تسخطهم سيطرة الولايات المتحدة "، الواشنطن بوست، عدد ٤ نوفمبر ١٩٩٧.

فـإن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لـن تـستطيع مـن خـلال تراجـع القـدرة الاقتـصادية والعسكرية والإيديولوجية بأن تسيطر فعلياً وإلى الأبد، على عالم أصبح شديد الاتساع، كـثير الـسكان، متعلمـاً وديمقراطيـاً، وأصـبح تجـاوز العقبـات الحقيقيـة أمـام الهيمنـة الأمريكية المتمثلة بروسيا وأوروبا، واليابان، هدفاً صعب المنال لأنه ذو حجم كبير. ومن أجل ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتفاوض مع هؤلاء، وأن تتراجع أمامهم أحياناً، وأن تجد حلاً حقيقياً أو خيالياً لتبعيتها الاقتصادية التي تقض مضجعها.[1]

فهذه القوة التي نتكلم عنها هي قوة توربينية لابد لها من طاقة ودماء تضخ في عروقها كي تتجدد بها الحياة وتبدأ في التحرك والنشاط وبالتالي الاستمرار. فإن قدرة المرء على الحصول على النتائج المرغوبة من عناصر السكان، والإقليم الجغرافي، والموارد الطبيعية، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والاستقرار السياسي. فالقوة بهذا المفهوم تعني الإمساك بالأوراق الرابحة في اللعبة الدولية، فإذا أظهرت أوراقاً قوية، فإن من المحتمل أن يطوي الآخرون ما بأيديهم من أوراق.[2]

إن طبيعة الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية تختلف اختلافاً كلياً عـن مثيلاتهـا في الـدول الـصناعية الكـبرى، مـن حيـث الاسـتهلاك المحلـي للطاقـة ومستلزمات الحياة اليومية. لهذا فهي لا تستطيع أن تعتمد على نشاطاتها الاقتصادية فقط، بل هي في حاجة ماسة إلى المساعدات الخارجية من أجل الحفاظ على مستوى استهلاكها كما سلف ذكره. فهي بحاجة إلى ١,٥ مليار دولار يومياً لتغطية العجز في ميزانها التجاري الذي وصل إلى ٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١. فإذا قدرنا حجم العجز التجاري الأمريكي بالنسبة إلى الإنتاج الأمريكي الخام من المواد المصنعة فقط، فإننا نحصل على نتيجة مذهلة تفيد بأن الولايات المتحدة تعتمد على صادرات غير أمريكية في تغطيتها لمستوردات تبلغ ١٠% من استهلاكها الصناعي، وقد كان هذا العجز الصناعي

---

1 - إمانويل تود: " ما بعد الإمبراطورية – دراسة في تفكك النظام الأمريكي – ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٤٥.

2 - جوزف، س، ناي: " مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة د. محمد توفيق البحيري، ط ١ / ٢٠٠٣، ص ٣١ – ٣٢.

٥% فقط في عام ١٩٥٥. ويجب أن نتصور أن العجز يتركز على إنتاج السلع ذات التقنية العالية وليس ذات التقنية المتدنية.[١]

ولكن يبقى أن نشاهد سنة بعد سنة تراجع تقدم أمريكا في جميع المجالات بما في ذلك الصناعة التي تحتل فيها مراكز الزعامة في العالم، فسرعة العجز الصناعي الأمريكي تشكل واحداً من الجوانب المثيرة للاهتمام في العملية التجارية الآن. على سبيل المثال، فعشية الركود الاقتصادي عام ١٩٢٩، كان الإنتاج الصناعي الأمريكي يساوي ٤٤,٥% من الإنتاج العالمي مقابل ١١,٦% لألمانيا، ٩,٣% لإنجلترا و٧% لفرنسا و٤,٦% للاتحاد السوفياتي. وقد أصبح الإنتاج الأمريكي بعد أكثر من سبعين سنة أقل بقليل من إنتاج الاتحاد الأوروبي أو أعلى بقليل من إنتاج اليابان، ولم يعوض هذا الركود في القوة الاقتصادية، نشاطات الشركات متعددة الجنسيات (أمريكية الأصل). فمنذ ١٩٩٨ صارت الأرباح التي تحولها إلى أمريكا أقل من الأرباح التي تحولها الشركات الأجنبية العاملة في أمريكا إلى بلدانها الأصلية.[٢]

ويشير محمد بن سعيد الفطيسي[٣] أنه من هذا المنطلق، يتضح أن الولايات المتحدة تعاني كثيراً من انخفاض في ميزانها التجاري بسبب عوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية كان أهمها على الإطلاق:

أ - تراجع قيمة الصادرات أمام الاستهلاك المحلي الكبير في السنوات الأخيرة، والعجز السنوي المتواصل عن تغطية داخل الخلل الاقتصادي، مما يسبب للعديد من المخططين الاقتصاديين وأصحاب القرار في البيت الأبيض والشركات الكبرى قلقاً مخيفاً لابد من إيجاد حل منطقي وسريع وإيقافه قبل أن يتفاقم.

ب - زيادة استهلاكها المحلي من النفط ومشتقاته والذي يعتبر أهم عنصر من عناصر تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية وخصوصاً إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد لسد ذلك العجز على دول أخرى لاسيما في مجال النفط الخام، والذي

---

1 - إيمانويل تود: " ما بعد الإمبراطورية "، مرجع سابق، ص ٨٨.

2 - إيمانويل تود، نفس المرجع، ص ٨٨.

3 - محمد سعيد الفطيسي: " الإمبراطورية الأمريكية واستراتيجية السيطرة على النفط "، الحوار المتمدن، العدد ١٩٢١ (٢٠ / ٠٥ / ٢٠٠٥).

تعتمد عليه بشكل رئيسي لصناعتها الكبرى. مما سيتسبب في تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والتجارية وبالتالي تراجعاً في قوتها الصلبة وسيادتها العالمية. فقد كشفت إحدى هذه الدراسات ارتفاع نسبة التبعية الأمريكية للنفط الأجنبي إلى ما يعادل ٥٢% عام ٢٠٠١ وتوقع بنسبة ٥٦% مقارنة بحجم الاستهلاك الحالي ليرتفع من ١٠,٤ ملايين برميل في الوقت الراهن وإلى ١٦,٧ مليون برميل بحلول عام ٢٠٢٠.[١]

جـ ـ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من حرب الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان والعراق. فأفغانستان لوحدها كلفت ميزانية الدفاع الأمريكية حسب إحصائيات قريبة، حوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي وهو رقم لا يمكن تخيله مطلقاً. ولم تكن العراق بأقل من ذلك على مستوى تلك الأرقام حيث أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية البيت الأبيض بأن تكلفة ضرب العراق وإلحاق الهزيمة به واحتلاله لمدة ستة أشهر فقط تكلف نحو ٨٥ مليار دولار. مع العلم أن الرئيس بوش الابن طلب من الكونغرس تخصيص ٩٥ مليار دولار لمواجهة تكاليف هذه الحرب. أضف على ذلك أن الولايات المتحدة سيكون عليها أن تحمل تكلفة تقديم منح ومساعدات للدول التي تقدم لها تسهيلات في الحرب ضد العراق.[٢]

ومن هنا ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة على أزمة اقتصادية، وخصوصاً في مجال استهلاكها للنفط الخام ومشتقاته، وستعاني كثيراً من تفاقم العجز في ميزانها الاقتصادي والتجاري، مما سيترتب عليه مشاكل لا حصر لها على صعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الأمريكي الذي تسبب ذلك العجز في انخفاض مستوى دخله الفردي بسبب ارتفاع نسبة الضرائب الأمريكية على السلع والبضائع وغيرها من مستلزمات الحياة اليومية والتي بلغت على سبيل المثال بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على أفغانستان ما يقارب ١,٣٥ تريليون دولار محسوبة على مدى عشر سنوات من العام ٢٠٠١.[٣]

---

1 - محمد بن سعيد الفطيسي. **A1 & A 10.** www.arabrenewal.com/index.php .

2 - www.taarafu.islamonline.net/arabic/in_depth/iraq_maps/2003article02 .shtml

3 - المرجع السابق.

وكأني بالمحلل محمد بن سعيد الفطيسي تنبّأ بالأزمة المالية والركود الاقتصادي الذي عرفته الو. م. أ إثر الصدمات القاضية التي توالت على البلاد ابتداء من صيف ٢٠٠٨ نجم عنها أوخم العواقب مع مسلسل الخسائر والإفلاس والفضائح المالية للبنوك والمؤسسات الاقتصادية والعقارية، والبرصاتية والخدمية، نتيجة لهذه الحروب التي شنها الرئيس بوش الابن بسياسته الفاشلة وقد نتطرق لهذا كله في ما بعد.

كما وقد تفشت ظاهرة الطبقية بين أفراد المجتمع الأمريكي بشكل واضح وفاضح لدولة العدالة والمساواة الاجتماعية وذلك بسبب اللامساواة في المعيشة بين أفراد المجتمع الأمريكي، كارتفاع حصة طبقة الأغنياء الذين لا يشكلون سوى نسبته ٢٠% من السكان وانخفاض في مستوى حصة الباقين، مما اضطر العديد من أفراد الشعب الأمريكي إلى التظاهر لإبراز مدى استيائهم من الحالة الاقتصادية والوضع المعيشي المتردي الذي آلت إليه البلاد، كما وارتفعت نسبة البطالة والفقر بشكل سريع ومخيف. وحتى ندرك أهمية النفط للولايات المتحدة، فإن إجمالي الاحتياطيات الأمريكية من النفط لا يتجاوز ٢١ مليار برميل في الوقت الراهن، في حين يبلغ الاستهلاك الأمريكي الصافي نحو ١٧,٥ مليون برميل يومياً. وهذا يعني أن كل الاحتياطيات الأمريكية من النفط يمكن أن تنفد خلال ما لا يقل عن ثلاثة أعوام ونصف، فقط، لو اعتمدت الولايات المتحدة على نفطها بالكامل، لكنها تعتمد على استيراد نفط الآخرين بدلاً من الاستنفاد السريع لاحتياطياتها النفطية.

وقد بلغت الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة نحو ١٠,٨ ملايين برميل يومياً منذ عام ٢٠٠١، في حين يدور حجم الإنتاج الأمريكي من النفط حول مستوى ٦,٥ ملايين برميل يومياً ليصل إلى ٧,٥ ملايين سنة ٢٠٠٧، فيما بلغ حجم استيراد النفط في نفس السنة ١٢,٥ مليون برميل والاستهلاك الكلي إلى ما لا يقل عن ٢٠ مليون برميل وهو دائماً في ازدياد متواصل. وحتى في ظل هذا المستوى من الإنتاج، فإن الاحتياطيات الأمريكية سوف تنتهي بعد ما لا يقل عن عشرة أعوام، لتصبح الولايات المتحدة معتمدة على استيراد النفط بشكل كامل. وفي الوقت الراهن فإن زيادة سعر برميل النفط بدولار واحد يعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية الصافية بمقدار ٤ مليارات دولار سنوياً. أما عندما ينفد الاحتياطي الأمريكي من النفط، فإن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار

دولار واحد سيعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية بأكثر من ٦ مليارات دولار في العام.[1]

وكانت قيمة الواردات النفطية الأمريكية من النفط قد ارتفعت من ٥٠,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٨ في ظل سعر بلغ ١٢,٣ دولار للبرميل في المتوسط، إلى ٦٧,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٩ في ظل سعر بلغ ١٧,٥ دولار للبرميل في المتوسط، ثم ارتفعت تلك المدفوعات إلى ١١٩,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ عندما ارتفع سعر برميل النفط في المتوسط إلى ٢٧,٦ دولار، ثم بلغت نحو ٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ حيث كان سعر النفط يساوي ٢٨ دولاراً، أي أن الزيادة في قيمة الواردات الأمريكية من النفط في مجموع أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ بلغت ١٢١,٦ مليار دولار. ثم بدأ سعر النفط في صعوده المستمر منذ تلك الفترة، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحروب المعلنة ضد أفغانستان والعراق حيث وصل سعره كالتالي:

ـ سنة ٢٠٠٢: ٢٨,٧ دولار.

ـ سنة ٢٠٠٣: ٣٠ دولاراً.

ـ مايو ٢٠٠٤: ٤٠ دولاراً.

ـ سبتمبر ٢٠٠٤: وصل إلى سقف ٥٠ دولاراً.

ـ يونيو ٢٠٠٥: ٦٠ دولاراً، آخر أغسطس ٢٠٠٥: العاصفة " كاترينا تضرب المنطقة النفطية في الولايات المتحدة ليصعد سعر النفط إلى ٧٠ دولاراً.

ـ سبتمبر ٢٠٠٧: انهيار مستوى التخزين الأمريكي: ٨٠ دولاراً ـ أكتوبر: ٩٥ دولاراً ـ نوفمبر: ٩٩,٢٩ دولار.

ـ يناير ٢٠٠٨: وصل السعر إلى سقف ١٠٠ دولار، مارس: ١١٣، ـ أبريل: ١١٥ ـ ماي: ١٣٢ دولاراً.[2]

ـ يونيو ٢٠٠٨: وصل سعر البرميل إلى أعلى سقف عرفه التاريخ: ١٤٧ دولاراً.[1]

---

1 - انظر محمد بن سعيد الفطيسي، المرجع السابق.

2 - لمزيد من المعلومات، انظر:

Pétrole : Chronologie : quatre décennies d'ascension de prix du Baril, Nouvel Obs.com 21 . 05 . 2008.

المبحث الرابع

الشركات متعددة الجنسيات

وأدوارها في النظام الاقتصادي العالمي

قامت العديد من الدراسات الاقتصادية حول الشركات متعددة الجنسيات ودورها في النظام الاقتصادي العالمي أو دورها في ما يسمى بالعولمة، وأجمعت معظمها أن هذه الشركات تعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن أهم سمات الشركات متعددة الجنسيات تعد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المجتمعات المختلفة.

ويرجع السبب الرئيسي الذي دعا الشركات متعددة الجنسيات إلى تنويع نشاطها، هو أنها تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى.

وكنا فيما سبق عرفنا هذه الشركات حيث يتغير ويتطور مفهومها بمرور الوقت، بحيث أن استراتيجيتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي قد تأخذ صبغة حسب مفهوم النظام الاقتصادي العالمي أو العولمة، حيث أنها (أي الشركات) تتعدى القوميات، لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل، فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات (Supra National)، وبالتالي تساهم من خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي.[٢]

لم يكن اهتمامنا في هذا المجال في إعادة تعريف مفهوم الش. م. ج ولكن إذا ما تمعّنا كثيراً في هذا المصطلح ونحن ندرسه من الجانب الاقتصادي الواسع في إطار النظام

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر بالتفصيل " التسلسل التاريخي للنفط " (كرونولوجيا) الذي أوردناه في آخر هذا البحث. كما خصصنا جزءاً كاملاً لموضوع الأسعار لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

2 - د. كريم نعمة – كلية التجارة – جامعة فيليكوترنفو – بلغاريا (مجلة المغرب في النظام الدولي الإلكترونية) ٢٠ / ٠٣ / ٢٠٠٨.

الجديد أو العولمة، نرى أنه من الضروري أيضاً أن نلفت النظر بأن الش. م. ج هي كذلك الشركات العالمية النشاط والتي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال أنشطتها المختلفة. ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة، تلعب دور القائد في الثورة العلمية التكنولوجية، وبالتالي فهي تعمق الاتجاه نحو العالمية أو عولمة الاقتصاد.[1]

وبما أننا في دراستنا هذه بصدد الحديث عن دور الش. م. ج في مجال النفط وتأثيرها في العلاقات الدولية، وتأكيداً لما سبق الحديث عنه في شأن الدور الاستراتيجي الهام لهذه الشركات، يجدر بنا أن نناقش الدور الفعال الذي تقوم به هذه الشركات في رسم السياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة.

المطلب الأول: السياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة

كنا قد ألمحنا في الفصل الثاني إلى أن الولايات المتحدة قد عرفت سيطرة الش. م. ج على صناعة النفط منذ نشأتها في أوائل النصف الأول من القرن الماضي. وقد تجسدت هذه السيطرة في شركة " أستاندرد أوهايو للبترول " التي تملكت ما يزيد على $\frac{1}{10}$ صناعة النفط في تلك الدولة آنذاك. وقد ساندت هذه الشركة سيطرتها على الصناعة النفطية، وهي في مهدها بالحصول على خصومات في أجور النقل من إدارة خطوط السكك الحديدية بواسطة شركة خاصة تأسست لهذا الغرض. وربما يكون تطور خطوط السكك الحديدية في الولايات المتحدة ونموها راجعاً إلى هذه الاتفاقات وهذه النشاطات التجارية. كذلك تملكت شركة ستاندرد خطوطاً للنقل عبر الأنابيب، مما أدى إلى تجنيد كل وسائل النقل في خدمة مادة النفط حديثة الاكتشاف، كما قامت الشركة ذاتها بعمليات تكرير وتوزيع وتسويق المنتجات الطاقوية المختلفة عبر العالم.

---

1 - انظر: د. كريم نعمة، مرجع سابق.

ومن ثم فقد تطورت بدرجة متسارعة ظاهرة سيطرة عدد قليل من الشركات على مختلف مراحل صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، أشهرها ما كان يسمى "بالشقيقات السبع ".

نظراً لسمة التركز التي يتجه إليها النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائياً وبلا حدود نتيجة لسرعة وتزايد تراكم رأس المال لدى من يملك وسائل الإنتاج في هذا النظام، فقد انحصرت في وقتنا الحاضر صناعة النفط في أيدي عدد محدود من الشركات وخاصة في الولايات المتحدة.

لم تظهر الشركات النفطية العالمية دفعة واحدة بطبيعة الحال، وإنما ظهرت تباعاً حسب نمو ظاهرة التركز من ناحية، وتطور الاكتشافات النفطية الجديدة من ناحية أخرى. ومن هذه الشركات ما تأسس بأسماء غير ما يطلق عليها في وقتنا الحاضر، ومنها ما تغير اسمها أكثر من مرة، وما يتبع ذلك من تغير في الأوضاع القانونية نتيجة حركات الاندماج بين الشركات، أو الخروج من شكل لتندمج في آخر، أو تستقل في أحيان قليلة.[1]

فحسب تصنيف مجلس التجارة الاتحادي في الولايات المتحدة نلاحظ أن الشركات الأربع الأولى من الشقيقات السبع وهي شركة أكسون، وشركة موبيل، وشركة استاندرد كاليفورنيا، وشركة ستاندرد أنديانا كانت أصلاً أعضاء في إمبراطورية شركة ستاندرد أوف نيوجيرسي، ثم سلخت من هذه الإمبراطورية بمقتضى حكم المحكمة العليا الأمريكية عام ١٩١١، لامتصاص شدة معارضة "التروستات" في تلك الدولة، كما تكونت شركة موبيل من اندماج شركة ستاندرد أوف نيويورك مع شركة فاكيوم FACOM، وتغير اسمها إلى شركة سكوني موبيل SOCONY MOBIL، ثم تغير مرة أخرى إلى موبيل للبترول. أما بالنسبة لشركة "أكسون" أقوى الشركات النفطية في وقتنا الحاضر، فكانت تحمل في الأصل إسم ستاندرد أوف نيو

---

1 - انظر:

M. G de Chazeau & A. E. Khan, « Integration and competion in the Petroleum Industry », Yal University Press, 1959, p 15.

انظر كذلك : " أسماء شركات النفط " ضمن الصفحة الأولى الخاصة بالملاحظات العامة حول المصطلحات والأسماء التجارية المتداولة في هذا البحث، في بداية دراستنا هذه (ص أ).

جيرسي التي كانت شركة ستاندرد كما عرفنا ذلك من قبل، ثُمَّ تغير مرة ثالثة إلى همبل Humble Oil وأصبحت تسوق المنتجات تحت اسم تجاري "أسو" Esso، وأيضا من شجرة روكفلر، شركة أموكو Amoco التي كانت باسم استاندرد أوف أنديانا، وشركة "شفرون" وإسمها الأصلي ستاندرد أوف كاليفورنيا. أما بالنسبة لشركة البترول البريطانية فكانت في الأصل تحمل اسم الشركة ـ الأنجلو ـ فارسية ثم تغيرت إلى الأنجلو- الإيرانية، ثم إلى بريتيش بتروليوم (BP) كما هي معروفة اليوم.[1]

وتجنباً للإعادة والتعقيد وغموض متابعة تطور أسماء الشركات التي صارت كثيراً ما تغير أسماءها وغالباً مندمجة بعضها البعض، نعرض التصنيف المعروف على الصعيد العالمي تحت اسم " الشقيقات السبع " المعروفة، مع العلم أنه تأكدت سيطرة عدد كبير من الشركات النفطية الأخرى على ممر الزمن، وتأكدت سمة الدولية لنشاط هذه الشركات (Multinationals) حيث تطورت اقتصادياً بصورة ضخمة وهائلة تتخطى كافة الحدود القومية المعروفة للدول بشكل لا يمكن مراقبته أو السيطرة عليه من قبل الحكومات الوطنية في البلدان المضيفة سواء أكانت صناعية أو متخلفة.

ومن المهم أن الشركات العالمية النفطية كانت ولا زالت الذراع المنفذة لسياسات حكومات الدول الرأسمالية من ناحية توفير النفط للسوق واستقرار إمداداته، وضمان الحصول عليه بأسعار رخيصة، مما عزز أهمية هذه الشركات وساعد على نموها الهائل السريع. ولارتباط مصالحها مع مصالح حكوماتها، أوكلت لها تنفيذ السياسات النفطية، وهو الأمر الذي مارسته الشركات بنجاح تام منذ مطلع هذه الصناعة في أواخر القرن التاسع عشر وحتى السبعينات من القرن العشرين. وقد أخذت الشركات علاقاتها

---

1 - محمود رشدي، "حكومة البترول "، مجلة البترول، القاهرة، المجلد ٢٠ العدد الأول، س ١٩٨٣، ص ٢٩. وانظر أيضاً د. مصطفى خليل، حيث يفصل تطور أهم هذه الشركات في مؤلفه " تطور الصراع والسيطرة على البترول العالمي "، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧ وأيضاً الكسى فاسيليف "، الخليج تحت فوهات البنتغون "، ترجمة دار التقدم، موسكو ١٩٨٤. وكذلك أنتوني سابسون " الشقيقات السبع "، مرجع سابق (ص ٦٣ إلى ١٠٢).

الوطيدة مع حكوماتها حتى التاريخ المذكور لتضمن استمرارها في القيام بدورها في تنفيذ السياسات النفطية لتلك الحكومات في أوقات أزماتها مع الدول المصدرة.[1]

وحسبنا أن نشير في هذا الصدد إلى ما جاء في تقرير شركة أكسون في ١٩٧٣ من أنها كانت شركة متعددة الجنسيات Multinational قبل شيوع استخدام هذه العبارة بخمسين سنة. كذلك نشير إلى ما أكده الاقتصادي جوبلير من أن الفترة التي تبدأ بأواخر الأربعينيات تمثل عصر الكارتل بالنسبة للنفط، بينما الفترة التي تلي الحرب العالمية الثانية تمثل فترة الاعتماد المتبادل المميز لاحتكار القلة.[2]

ومن ثم فقد أشادت بضع من الشركات صرح صناعة النفط في العالم على مدى التسعين سنة الماضية وقد اتسع نشاطها حتى غدت من أكبر مجموعات الشركات في العالم الغربي، ولم تتوقف سيطرتها عند حدود صناعة النفط فحسب، بل امتد نفوذها إلى حكومات الدول المستهلكة ذاتها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها[3]. فقد ساندت الشركات سياسات حكومات الدول التي تتبعها، ولو بطريق مستتر، بممارسة الضغوط على الدول المصدرة المضيفة، عن طريق تخفيض سقف الإنتاج النفطي أو تخفيض أسعاره لتقليل الإيرادات أو عدم الإفصاح عن الاكتشافات النفطية في أراضي الامتياز أو الإفصاح عن تقديرات الاحتياطي، بما يستلزم الأمر وغيره من الأساليب الأخرى، وذلك مقابل حماية الحكومات المتقدمة نشاط هذه الشركات في الخارج وتصديها للدفاع عن مصالحها سواء عن طريق الضغوط السياسية أو عن طريق التهديد العسكري في بعض الأحيان[4]. كما أخذت هذه الحكومات على عاتقها طمس ما يعكسه نشاط الشركات النفطية داخل دولها من آثار ضارة على اقتصادها القومي، من قبيل التهرب الضريبي، وعدم زيادة سعرها، وغير ذلك من آثاره مروراً بالتستر على فضائح الرشوة وغيرها.

---

1 - التصريحات الرسمية في هذا الخصوص في غنى عن البيان، وخاصة حينما قطع النفط عن الولايات المتحدة وهولندا إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، وحتى قبل تلك الأزمة.

2 - اضطلع جوبلير، بمسؤولية وضع التقرير الشهير الخاص بلجنة التجارة الفيديرالية الصادر في ١٩٥٢، في شأن الشركات المتعددة الجنسية في صناعة النفط. وقد أثار هذا التقرير ضجة عالمية لما حواه من حقائق مذهلة حول هيمنة هذه الشركات على صناعة النفط هيمنة تكاد تكون كاملة.

3 - المرجع السابق.

4- انظر د. حسين عبد الله: اقتصاديات البترول، ص ١٢٥.

ولم يقف الأمر عند حد فرض الشركات العالمية وصايتها على القطاع النفطي في الدول المصدرة أو ممارسة الضغوط على حكومات الوطن الأم بقصد تمرير مصالحها فحسب، بل تعدى ذلك إلى ممارسة الشركات الضغط على حكومات دول كبرى للحصول منها على الامتيازات. ومن الأمثلة الحديثة هنا، ما تقدمت به سبع شركات أمريكية هي: موبيل، أمكو، شيفرون، كونوكو، الاتحاد للبترول، فيلبس للبترول، والشرقية للبترول بمقترح إلى الحكومة البريطانية لمعاملة هذه الشركات وفق نظام ضريبي خاص يضمن مصالحها داخل المملكة المتحدة ذاتها.[1]

على ضوء ما ذكرنا، يتضح لنا أن توفير الطاقة مهما كانت الظروف، ومهما كانت معرفتنا بأنّ النفط مصدر غير قابل للتجديد وبالتالي يكون التزويد به محدوداً، فإنه لأجل توفير هذه المادة تبذل جهود مستمرة واستثمارات متتالية طائلة. وبالتالي، اعتقد اقتصاديو السوق الحرة ومعاونوهم في المكاتب السياسية أن كل الآبار المنتجة والأسواق ووسائل النقل ستؤمن من أجل كل حدث طارئ وأن كل النقص الحاصل في الموارد لن يصبح مشكلة جديدة كما كان الشأن أثناء الصدمة النفطية الأولى (١٩٧٣) أو الثانية (حرب الخليج الأولى ١٩٨٠)، وذلك بسبب محاولة متنامية من جانب الاستراتيجيين الجيوسياسيين الأمريكيين من خلال الشركات النفطية العظمى للتحكم بموارد النفط العالمية.

كانت الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط، فقد استغل اقتصادها استعمال هذه المادة الضرورية في صناعة السيارات وتطوير صناعة الخطوط الجوية المدنية فضلاً عن الصناعات الأخرى المختلفة. في هذه الأثناء، تم اكتشاف العديد من احتياطيات النفط في منطقة الشرق الأوسط، مما جعلها أكبر منتج للنفط، هذا مما يعني كميات كبيرة من النفط خارج حدود الولايات المتحدة. وهكذا بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت شركات النفط الرئيسية بالحصول على سعرين: سعر محلي في الولايات المتحدة وسعر دولي. كان السعر المحلي دائماً أعلى، مع فروقات تحصل عن فرض الحظر على استيراد النفط

---

1 - يقول " فرانكلين روزفلت "، " إن ما يزعم في هذه البلاد، هو أنك لا تستطيع أن تكسب انتخاباً دون دعم من كتلة بترولية، كما أنه لا يمكنك أن تحكم وأنت مستند إلى دعمها (مثبت في أنطوني سامبسون) مرجع سابق.

الأجنبي. وبعد ذلك، تم إبطال الحظر في الستينات من القرن العشرين بعد أن قلت الاحتياطيات في الولايات المتحدة.[1]

وقد، أرهق الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على النفط في النقل والصناعة والزراعة بسبب الأسعار التي تلت الأزمة عام ١٩٧٣ مما أدى إلى تضخم مالي استمر حتى عام ١٩٨٢. وارتفعت أسعار المنتجات الصناعية نتيجة لنقص النفط. وكانت النتيجة أن عرف العالم في العام ١٩٧٤ أكبر أزمة اقتصادية منذ الثلاثينات من القرن العشرين.[2]

فارتفعت الأسعار في الولايات المتحدة بمعدل ١٠% في كل سنة وذلك لعدة سنوات في الفترة الممتدة بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي. وهي الفترة التي سميت بالصدمة النفطية التي ذكرناها آنفاً. وهذا كله للتذكير فقط بعدما كنا قد تحدثنا عنه بالتفصيل.

وهكذا كثفت الجهود الرامية لتطوير مصادر طاقة بديلة (لوحات تسخين المياه بالطاقة الشمسية، التوربينات الهوائية، تفتت غاز الميثان ... إلخ) إضافة إلى البحث عن احتياطيات نفط جديدة. وقد أدت الصناعات إلى تقدم ملحوظ في تحسين وسائل حفظ الطاقة، بإنتاج سيارات أخف وزناً وأكثر كفاءة في استهلاك الوقود، وفي تطوير أنظمة إدارة أكثر كفاءة.

ازدادت الاستثمارات في مجال معامل الطاقة النووية، لأن المختصين قد تكهنوا بزيادة استهلاك الطاقة في السنوات القادمة. مع ذلك، بقيت هذه التصورات غير محققة بسبب آثار إجراءات الصيانة. ثبت أن الصيانة هي الاستجابة الأقل كلفة لنقص الطاقة. الطاقة النووية، على العكس هي مكلفة جداً بسبب تدابير الأمن المتخذة لتجنب التسربات الإشعاعية التي تسبب كوارث على البيئة والصحة.[3]

من جهة أخرى اعتمد الاتحاد السوفياتي على النفط من أجل مردوده من العملة الصعبة وتطوير التكنولوجيا لمنافسة أمريكا في ترسانتها العسكرية الجديدة (حرب

---

1 - ريتشارد هاينبرغ: " سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية " الدار العربية للعلوم ASP، بيروت ٢٠٠٤، ص ١١٦.

2 - ريتشارد هاينبرغ: " سراب النفط "، المرجع السابق، ص ١١٨.

3 - نفس المرجع، ص ١٢١.

النجوم بشكل رئيسي). وأغرقت السعودية سنة ١٩٨٦ ، الأسواق بالنفط الخام، الأمر الذي أدى إلى هبوط الأسعار بشكل حاد – انخفض من ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد إلى ٦ – ١٠ دولارات للبرميل. سبب ذلك صدمة نفطية ثالثة لقطاع الصناعة: دمرت هذه الأسعار المنخفضة الشركات الخاصة المنتجة للنفط في الولايات المتحدة. بعد ذلك قررت جميع الدول المنتجة للنفط التعاون فيما بينها لضمان استقرار أسعار النفط وتحسين أوضاعها المالية إثر هذه الأزمة التي ضربت هذه المرة الدول المنتجة بالدرجة الأولى. مما دفع الولايات المتحدة لإطلاق التزامات جديدة من ناحية تكثيف تواجدها في منطقة الشرق الأوسط وإلى تنويع أماكن وارداتها بالاعتماد أكثر على فنزويلا وكولومبيا والإكوادور وكندا والمكسيك – وتقليل اعتمادها على الدول العربية البعيدة جغرافياً.

وكانت قد منعت الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي من إقامة علاقات تجارية قوية أو تحالفات عسكرية مع أي دولة من دول الخليج الرئيسية المصدرة للنفط على الرغم من أنه يمتلك حدوداً طويلة مع بلدان الشرق الأوسط. وتمثل الاستثناء الرئيسي الوحيد بالقروض والاتفاقات التجارية بين الاتحاد السوفياتي والعراق.

لو توسع هذا التحالف لكان بإمكان الاتحاد السوفياتي ومنطقة الشرق الأوسط امتلاك المصادر الضرورية لتحدي الغرب بنجاح في المجالين الاقتصادي والعسكري. إضافة إلى ذلك خفف الاتحاد السوفياتي تأثير وصول إنتاج النفط إلى ذروته في العام ١٩٨٧ من خلال الاستيراد ، كما فعلت الولايات المتحدة في السبعينات من القرن العشرين وربما تجنب بذلك الانهيار. ولكن لم يكن ذلك ليحدث: فبلوغ إنتاج الاتحاد السوفياتي للنفط الذروة، والذي جاء بعد فترة قصيرة من هبوط الأسعار في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، أثبت أنه مدمر للاقتصاد المعتمد على تصدير النفط.[1]

وجدت الولايات المتحدة هكذا لدى وقوع عدوها السابق في حالة من الفوضى الاقتصادية، مبرراتها الأيديولوجية للسيطرة الدولية العسكرية. ولكن ضد من ومن ماذا تحمي الولايات المتحدة العالم الآن ؟ من هنا بدأت الولايات المتحدة، ابتداء من بداية

1 - إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، سنة ٢٠٠٠.

التسعينات من القرن الماضي في البحث عن أعداء جدد بدلاً عن الاتحاد السوفياتي السابق.[1]

كل ما في الأمر، أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مضطرة للتحكم في نفط الشرق الأوسط بطريقة أو بأخرى وسيطرت شركاتها النفطية على هذه المصادر الغنية، ولذلك رجحت التكهنات أن السبب الرئيسي وراء التدخل المدمر للقوات الأمريكية لاحتلال العراق سنة ٢٠٠٣، هو السيطرة على مصادر النفط العراقية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد تلك الموجودة في المملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، في مستهل القرن الحادي والعشرين، انتخبت إدارة أمريكية محافظة من الجمهوريين لعلها أكثر الإدارات الأمريكية خضوعاً لسيطرة شركات النفط المتعددة الجنسيات في تاريخ الولايات المتحدة، على الرغم من الوعي العالي لدى الجمهور بمدى ما تدين به لمصالح الشركات عموماً، ومصالح شركات النفط والطاقة على وجه الخصوص.

ومع انتخاب الرئيس جورج دبليو. بوش، أصبحت الرأسمالية النفطية في قلب السلطة الأمريكية، وسرعان ما ارتفعت متطلباتها على قمة أجندة النظام الجديد. أضف إلى ذلك، أنه في ظل الوضع السياسي الحالي، كان سوق النفط العالمي يشهد تغيرات كبيرة، فبعد سنوات عدة من انخفاض أسعار النفط، بدأ الطلب العالمي على النفط يتسارع. في هذه الظروف، بدأ الفصل بين مصالح شركات النفط الكبرى، والشركات المستقلة يتلاشى أكثر فأكثر، ذلك لأن الأمل بتحقيق أسعار مرتفعة للنفط جعل هذه الأخيرة أقل خشية من صادراتها النفطية الأجنبية الرخيصة. وبدلاً من ذلك انتقل الخوف إلى المستهلك الأمريكي للنفط، الخوف من أن يعتمد البلد بسرعة على النفط الأجنبي، وبشكل خاص على مصادر النفط الكبرى التي بقيت خارج سيطرة شركات النفط الأمريكية، الكبيرة والصغيرة.[2]

فالاعتماد المتزايد على الواردات النفطية من الخليج العربي، في حين حافظت أمريكا على سياسة خارجية متينة في موالاتها لإسرائيل، حمل معه خطر تعرض

---

1 - ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص ١٢٥.

2 - انظر إيان رتلدج: " العطش إلى النفط، مرجع سابق، س ٢٦.

إمدادات النفط الكبرى من تلك المنطقة إلى الانقطاع كما حدث نتيجة الحظر العربي للنفط سنة ١٩٧٣. كذلك، كان القلق قد بدأ بالفعل يتصاعد حول الاستقرار السياسي لمصدر الواردات النفطية الأمريكية الرئيسية في الخليج.

وهكذا، وصل بوش الابن إلى السلطة في وقت كانت فيه مصالح شركات النفط الأمريكية ومستهلكي النفط الأمريكيَّين تتلاقى بسرعة. في هذه الظروف، أملى الكفاح المرير لضمان أمن الطاقة تركيزاً استراتيجياً جديداً على الشرق الأوسط، يمكن أن يشمل مصلحتي الفريقين معا: الشركات لضمان سبيل سالك لها إلى احتياطيات نفطية جديدة عالية الربح، والمستهلكين لضمان إمدادات نفطية بأسعار معتدلة لهم. وهذان هما هدفا الرأسمالية النفطية.[1]

المطلب الثاني: توجهات النمو الاقتصادي والسكاني

لقد شهدت ولا تزال تشهد منطقة الخليج التي يعرف عنها في العالم أنها تتمتع بثروة نفطية هائلة، عمليات تنموية وتحولات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية بالغة الأهمية بأسرع المعدلات التي عرفها التاريخ الحديث. وتعد إيران والعراق التي خصصنا لهما دراسات كاملة في أجزاء أخرى من هذا البحث، الدولتين الكبيرتين المنتجين للنفط بعد المملكة العربية السعودية. ولم تستثن من هذا التحول الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي، ولكن دول مجلس التعاون الخليجي الستة شهدت هذا التحول بمعدلات تفوق العراق وإيران، لأن شعوبها أصغر حجما وأكثر تمسكاً بالعناصر التقليدية المحافظة. لذلك كان لعملية التنمية السريعة تأثيراً أكبر في مجتمعات هذه الدول الأخيرة.

إن جل الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب من النمو الاقتصادي والسكاني (بما فيه الجانب الاجتماعي) تؤكد أن ظاهرة النمو السكاني في الخليج بلغت معدلات هائلة، تتزايد بسبب زيادة عدد المواطنين من ناحية، وبسبب تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للعمل في مجالات البناء المعماري والمرافق الاقتصاديةوالإنتاجية وأعمال الخدمات، والبنوك، والصيانة خارج، طبعا، مجال صناعة النفط. فالقوى العاملة المحلية

1 - نفس المرجع، ص ٢٧.

في دول الخليج - لا سيما الكوادر المؤهلة ورجال الأعمال المختصة في التسيير، لا تكفي من حيث العدد والخبرة لتنفيذ جميع المشاريع التنموية التي سطرتها حكومات هذه البلدان.

يقول إدوارد كرابيلز (Edward Krapels)[1] إنه على الرغم من أن النفط هو أفضل مصادر الطاقة، فإنه ليس المصدر الوحيد لها، فكل المصادر الأخرى من الفحم إلى الغاز الطبيعي إلى الطاقة الذرية والشمسية، تصبح مرغوباً فيها عندما ترتفع أسعار النفط بدرجة معينة، ومع مرور الوقت تصبح مرونة العرض من مصادر الطاقة البديلة مرتفعة بدرجة كبيرة، ويمكن للإبتكارات التقنية أن تقدم مصادر جديدة تماماً للطاقة مثل الاندماج النووي. وقد يؤدي ذلك إلى استبعاد النفط تماماً من الأسواق الجديدة التي يعتمد عليها الآن. وحالما تظهر هذه المصادر الجديدة المبتكرة، فلن يكون من السهل الاستغناء عنها ".

هذا ما تنبأ به الأستاذ إدوارد كرابلز منذ فترة حرب الخليج في سنة ١٩٩١ ليؤكد أن دول الخليج صارت منذ فترة تنتهج سياسة تنموية لبلدانها تحضيراً لفترة " ما بعد البترول ".

يتم وفقاً لهذه الاستراتيجية استثمار نسبة مئوية معينة من الإيرادات النفطية في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، بحيث توجه الفائدة والأرباح العائدة من هذا الاستثمار، إما لإعادة استثمارها مرة أخرى، أو للتعامل معها بوصفها مصدرا للدخل، أو لهذين الغرضين معاً. وهذه العملية قد تأخذ شكل الاستثمار المباشر، أو الاستثمار في محافظ الأوراق المالية. ولقد لجأت دولة الكويت إلى هذا الأسلوب في التنمية، وتفيد بعض التقارير أن دولة الكويت تحصل من هذا المصدر مثل ما تحصل عليه من إيرادات النفط ذاته.[2]

---

1 **-Edward N. Krapels : « The Fundamentals of the World Oil Market of the 1980's in Wilfied L. Kohl (ed), after the oil collapse), OPEC, the United States, and the World Oil Market (Baltimore: John Hopkins University Press, 1991, pp 43 – 66.**

2 . انظر: تشارلز دوران: " الاقتصاديات والأمن في منطقة الخليج "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٢٦٧ – ٢٧٨.

يقول تشارلز دوران في هذا الشأن: " يمتاز هذا الأسلوب بأنه يبدو مضموناً، فالدول الصناعية المتقدمة، على الرغم مما قد تعانيه من جراء الركود، أو من ضعف في بعض قطاعاتها، فإنها مع مرور الوقت تظل دائماً مصدراً للعوائد الثابتة. فعندما تستثمر الدول المصدرة للنفط أموالها في هذه الدول المتقدمة، فإنها تربط تدفق دخلها في المستقبل بالمتغيرات التي تشهدها أقوى الاقتصادات في العالم[1].

فضلاً عن ذلك، هناك نوع من الأمن والاستمرارية تربط بهذه الاستثمارات، لا يتوافر بالقدر نفسه في أي مكان آخر في العالم اليوم وإن كانت الاستثمارات كافة لا تخلو من عوامل المخاطرة.

إن هذه الاستراتيجية الاستثمارية تحتوي على مزايا كثيرة منها السماح لأفراد المجتمع بممارستها بالقدر نفسه من السهولة التي تمارسها بها الحكومات.

ويضيف الأستاذ تشارلز دوران أن أسواق رأس المال في الدول الغربية الأوروبية أو الآسيوية المتقدمة أو الأمريكية الشمالية تتسم بسهولة التعامل معها. وتستطيع الدول المصدرة للنفط أن تستثمر فيها بأسلوب " السيولة " العالية كما أنه من السهل رصد هذه الأسواق والتحكم فيها من أي مكان في العالم بفضل وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة.

أما فيما يخص التنمية الذاتية المحلية، فإنها حسب الإحصاءات والمعلومات الواردة عبر وسائل الإعلام، أفضل النماذج للنمو في المنطقة الخليجية، وتعني التنمية الذاتية المحلية التوسع في القاعدة الصناعية والخدماتية في اقتصاد الدولة. ولهذا النوع مزايا واضحة بالنسبة للّنظم الاقتصادية المعتمدة على النفط، إذ يمكن تخصيص قدر أكبر من المدخرات المحلية للمشاريع المملوكة والتي تُسيّر محلياً.

وتجدر الإشارة إلى أن العائد على هذا الاستثمار في النظم الاقتصادية الصناعية الجديدة التي تمتاز بالاستقرار، يمكن أن يصل إلى معدلات مرتفعة جداً، كما حدث مؤخراً في الدول ذات النشاط الاقتصادي المتنوع والمتطور، مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وبعض دول جنوب آسيا مثل إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، وحتى البرازيل في

---

1. نفس المصدر، ص ٢٧٢.

أمريكا اللاتينية. ومع تزايد إجمالي الناتج المحلي تزداد إمكانية جذب الاستثمارات، والإسراع في النمو الاقتصادي.

وهكذا، تعد هذه التنمية الاقتصادية النابعة من الداخل من الناحية السياسية نموذجاً جذاباً في دول الخليج مثلها مثل الدول الصاعدة في العالم الثالث. والمثال الرائع هنا هو الإمارات العربية المتحدة، لا سيما إمارة دبي، في تسيير الموانئ أو إدارة الأعمال من بنوك مختلفة وأسواق المال، والعقارات، وحتى في ميدان الصناعة السياحية التي يضرب بها المثل في العالم العربي لجذب السيّاح الأجانب، وإن لم تكن هناك كل المرافق العصرية الغربية نظراً للتقاليد والمبادئ الدينية السائدة في البلاد.

ومن المعروف أن البنية الأساسية في مجالات متعددة من المواصلات والاتصالات، والإعلام، والتعليم، تكتسب معاني اجتماعية وسياسية بالنسبة إلى أفراد المجتمع في هذه البلدان كذلك.

إن المجتمع الذي يتمتع باقتصاد السوق ينمو بسرعة، وقد يصبح أكثر استقراراً من المجتمع الذي يعتمد كل أفراده على الإيرادات العائدة من النفط والمنهارة في يوم من الأيام. وذلك ما يبدو أن بعض الدول الخليجية تصبو إليه وتحضر له لمستقبل زاهر لا يعتمد كلياً على النفط لعصر " ما بعد النفط ".

ومعروف أن الاقتصاد العالمي في مجمله مر بمرحلة كساد في الثمانينات واستمر بالنمو بشكل بطئ بعد ذلك، ومع هذا هناك إجماع عند المحللين الاقتصاديين على أن معدل النمو الاقتصادي والسكاني سيبقي مستمراً في الصعود حيث سيتراوح ما بين ٢,٥% إلى ٣,٥% سنوياً خلال السنوات العشر القادمة. ففي سنة ١٩٩٢، على سبيل المثال، بلغ إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم حوالي ١٨,٥ تريليون دولار. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣١,٧ تريليون بحلول عام ٢٠١٠.[1]

وفي حالة كان معدل نمو سكان العالم ١,٤% سنوياً، فإن هذا السيناريو حسب أمير أحمدي، سيترجم إلى زيادة في معدل دخل الفرد، ونظراً لكون بعض عوامل الكساد، ولو قليلة، باقية وتتماشى والاقتصاد العالمي، فإنّ تأثير عوامل الكساد

1 - أعطيت هذه الأرقام من طرف هوشانج أمير أحمدي في سنة ١٩٩٨ في كتابه " النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين. المرجع السابق، ص ٢٣.

الأخرى يمكن أن يتقلص عندما تنتهي الفترة الانتقالية الحالية التي تتسم بتعديلات كبيرة. بالتحديد، هناك آمال كبيرة بأن تصبح اقتصاديات دول الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية طبيعية الأداء، وتنتهي السياسات النقدية المتشددة الهادفة لمحاربة التضخم في الدول الصناعية السبع الكبرى، وتنتهي حالة التدهور التي تعاني منها الميزانيات الحكومية وميزانيات الشركات والمستهلكين[1]. وبما أن تباطؤ النمو الاقتصادي لا يشمل العالم كله، وليس موزعاً بالتساوي على اقتصاديات الدول، فإن آفاق الانتعاش المستقبلي تختلف من منطقة إلى أخرى.

فقد كان اقتصاد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ينمو بوتيرة بطيئة، وقد يتجاوز معدل نموه ٢,٥% سنوياً على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة[2]، وكذلك دول المحيط الهادي الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD-Pacific) التي شهدت نمواً بلغ ٤% سنوياً في الفترة ١٩٧١ – ١٩٩٢، من المتوقع أن تنمو اقتصاداتها في الفترة ١٩٩٢ – ٢٠١٠، بمعدل سنوي يبلغ ٢,٧% فقط. كما ستشهد أمريكا الشمالية مع أوروبا حسب نفس الإحصائيات نمواً بطيئاً لا يكاد كذلك يتجاوز ٢,٥% سنوياً.

وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو في الدول الغربية وانخفاض حصتها من إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم من ٦٨% سنة ١٩٩٤ إلى ٦١% سنة ٢٠١٠، ستحقق هذه الدول زيادة في دخل الفرد نظراً لمعدلات نمو سكانها التي تبلغ أقل من ١% حالياً والتي يتوقع أن تنخفض في المستقبل[3].

---

1 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

C.H. Tahmassebi : « World Oil Markets : The Long-Term, outlook and implication for OPEC », the Middle East Executive Reports, n° 6 (1994) 9 & 18 – 21.

2 - هذه الأرقام لسنة ١٩٩٨ لأمير أحمدي، مع توقعات لسنة ٢٠١٠، المصدر السابق، ص ٢٤.

3 - نفس المصدر، ص ٢٤.

ومع هذا، فإنه يتوقع كذلك أن تشهد دول شرق آسيا الصاعدة في التكنولوجيا نموّاً اقتصادياً قد يصل إلى حوالي ٦% سنوياً في نفس الفترة، حيث ستزداد حصة هذه الدول النامية من إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم من ١١% سنة ١٩٩٤ إلى حوالي ١٧% سنة ٢٠١٠، مما سيُترجم إلى زيادة كبيرة في دخل الفرد.

كما يتضح حسب معظم الإحصائيات المختلفة أنه من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا بمعدل ٣,٧% سنوياً، ولكن نتيجة للنمو السكاني السريع والذي يصل إلى ٢,٧%، يتوقع أن تكون الزيادة في دخل الفرد الإفريقي جد ضعيفة. وقد يرى هنا المحللون الاقتصاديون أنه مهما كان الحال، فمن المتوقع أن يكون نمو اقتصاديات الدول النامية الأخرى وحجم دخل الفرد فيها أعلى من المعدل الإفريقي، وعلى كل، أقل بكثير من معدل جنوب شرق آسيا التي توصف وكأنها الكواكب المستقبليّة التي لربما تخيف أوروبا وأمريكا في المستقبل في تعاملها مع الدول النامية الأخرى لا سيما الإفريقية منها.

ومهما يكن من أمر، ونتيجة لما سبق، ونظراً لكون آفاق الانتعاش المستقبلي تختلف من منطقة إلى أخرى في العالم، فلحسن حظ المنتجين والمستثمرين في كل بقعة من الأرض لا سيما في دول الخليج التي كما قلنا سابقاً، بدأت تتفطن لمرحلة ما بعد البترول، فإن آفاق النمو الاقتصادي تبدو مشرقة لهاته الدول.